


بازدید شد  
۱۳۸۴

۲-  
۱۳۸۶ / ۱۲ / ۱۴  
اسکن شد

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	حاشیه بر تفسیر جامع	
مؤلف	سید نعمت الله جزائری	شماره قفسه ۱۱۵۹۸ اهدائی استوری
مترجم		
موضوع		

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۱۵۹۸



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال عنه

والحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال عنه

والحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال عنه

والحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال عنه

والحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال عنه

والحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال عنه

احمداني  
نيسيد  
اسكوري  
درراج

بسم الله الرحمن الرحيم



والمعروف بالعلم والدين  
والله اعلم بالصواب

۴

بسم الله الرحمن الرحيم















بها على ما يتعلق بالجوهرية المفعول فغناه جنس المحمودة او جميع افرادها فانكم به والاولى ان مصدر  
 مني لفعل فاعله هو الله فغناه كما عندنا في لغة فخصي به لاني من غيره فكون وصفا باظهار  
 العجز عن احد ما خرد من قوله لا احصى ثناء عليك كما اثنيت انت على نفسك والاولى ان يجمع المفعول  
 والصاب ولم يفرغ بالاسم اما الاداء الظاهر او لانه من قبل تعليق الحكم بالوصف المتع  
 بالعلية والعلية على نسبة الصلة من الرفع ان قيل الصلة بين الرفع والاصطلاح بمعنى  
 الاكاف فان يمين جاز ان يكون بمعنى الرفع قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليهم ما جاز  
 غايته فان غاية الاداء الرفع وكذا اطلاق الرفع عليهم ولذلك نسح اهل الوفا في  
 هذه الغايات واحذف السباي والي فعل اما معنى فعل كسبح معي بسبح من الله انما بمعنى  
 اخبر الله الخ من ثم وانكار صاحب الكسب واخبره له بمخاطبة محبة لوروده في الكلام  
 الفصح وقد اطلق الكلام ثمة ثانيا على تفسير القاضى واما معنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع  
 سمي به رفع الهمم له على سائر المخلوقات وقيل ما خرد من الهم وهو الطريق لانه الطريق بفضي  
 سبيل الله في العلم وعلى الهم جميع لا واحد من لفظ واختلف في الهم فكل من علم او فعل  
 بالاول سببه وقال في ذلك ويظهر اثر الغوايب في التصدي ثم اعلم ان هذا اختلف في الاول  
 فقال الشافعي هم لغوهم المزمع من بني اسم والمطلب من عبد الله لانهم هم اهل  
 والى امر دينهم اليه وعند الامام ان الله عليه السلام هم الذين يقولون اليه صوره وبخا اعني  
 زوروا ولا وفروا هم اهل العبادات في الهمم وادعاء هذا الامام الزكي في نفسه الكبر  
 قال الفاضل المشتغل اذ على الال عند التخليق وتعلقه في ذلك حديثا والهمم اهل السنة

الحق القدر

مع سبعة

ذكر

ذكر كما روي عليهم فانه مترجوة في الاحاديث الصحيحة الظاهر ان ما نقلوه من صور المعنى والفظول  
 اما الحديث المذكور انما هو قوله عليه السلام من فصل بيني وبين الخبيث فقد جفاني واما سببه  
 الى الشبهة ان اراد به الامام فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبارهم وورود ائمتهم عليهم السلام  
 الفصل الثاني في ايراد غيرهم من الفرق فالحق على ما قال لا ريبنا بطريقنا الى سبب البرهان في  
 ان راءه كانت عليه فانه فتن على هذا المذهب لم يتوصل لها قدما الا صاحب وهو ان التخليق  
 عليهم ومع انه لا خلاف انهم قد يرفعون عليه واما مورد ما بالنفع عليهم فغير خلاف فالانزاع  
 فلو انهم تفضل عليهم به لا يرفعون عليه والذين يرفعونهم من تنسب الاخبار ولا يرفعون اسنادها العلامة  
 وعورده بالنفع عليهم لان المادة فابنه والعباسي كرم بوبه ما ورد في بعض الاخبار من ان حواء  
 الامام التي نزل علمها على الامام الصحابي علمها او لا على الرسول صلعم ثم على الباقي الامم حتى انتهى  
 الى ذلك الامام وعللنا في خبر قوله لا يكون علم آخرنا علم اولنا وحي هذا كمال خراجه لم يكن  
 حاصله قبل ان ياتوا به فلا خلاف في وقوع النفع عليهم لكن وقع الخلاف في رتبة علمهم بسببه  
 كما ذكر على عدمه والقرائن بسبب ما وافق اسناد العلامة زيادة عقابهم ثم ادرك في الصحيح كذا يردنا  
 من ائمتهم فوجبا صلا ان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينافي به او لم ينافي به لولا انه بعد العدل  
 وتغير الجواب عن من روجه احد انهم لما قرأوا الاحكام فرضوا بها براء الفعل او تركه او اقره  
 لمن اللاعنين واسمعهم كلهم في خبر اخر على ذلك الفعل فقد عرض نفسه لتعاقب معقدا  
 فلا ظلم بها ان هذا العقاب من قبل القاضى الذي بان اعدائهم حيث منوا بهم ثم انهم لم يستروا  
 فخره من الجمل والاجتاج والارفاق في حقهم والمعنوية فيهم فغيره من كل لائن هذا العقاب بما رآه















فلان موزون الكلام من حيث عدت من قوله الحق لفظ هو قد يكون في مفهوم الكلام الذي هو في قوله  
 ما يتركب من الكلمتين بالاسناد والكلمتين المتين على واحد منهما كلمة المراد به المفهوم ان قيل كيف المقصود  
 بان الوجود تعريف تقديم الكلمة على تعريف الكلام فبان ان الوجود هو المراد به الوجود لا يدل عليه بل يدل  
 على تقديم تعريفها الى الوجود لا على تقديم الوجود الى الوجود كما ذهب اليه الفاضل المحقق وجعل في باب اللفظ و  
 الشرح المحقق من ذلك لا عليه بان تقديم الوجود لا يستلزم تقديم المفهوم الا ان مراد من الوجود هو وجود  
 الوجود المركب والامر بالمراد قد مر ان تعريف المركب على المفهوم يستلزم تقديم الوجود على الوجود وان تقديم  
 المفهوم على المفهوم كما هو حيث انهما متلازمان كما يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الآخر  
 ولما تقدم مفهوم المركب على المفرد فالحاصل حيث ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم الثاني في مركب  
 ومفهوم الاعداد موزون على موزون مكانها **قوله** في ذلك الكلام مشتقان من الكلام شيئين الكلام  
 وهو المخرج اه لا اشتقاق على منزلة اسم صغير وكبير واكثر فالصواب ان يكون المشتق والمشتق من ساب  
 في الحروف والترتيب كقولهم من الفرب والغير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ ودون الترتيب  
 كقولهم من الجرب سمي بذلك موزون كون احدهما مشتق والمشتق منه لا يعرف الا بعد تامل في الاعداد  
 المناسبة والترتيب والاكثر ان يكون بينهما تناسب في المخرج كقولهم من الملق سمي به لانه  
 موزون لا مشتق في المخرج الى مرتبة تامل وبطلان كبرية الاكثر تامل لا مام الزاد وحمل الاشتقاق متين  
 هو واكثر ولا في الاصطلاح هذا واعلم ان المستند من الاطلاق على تسمية وفريته هو القسم  
 الثاني على موزون ارباب الصنف بان يكون اللفظ في تناسب في الاعداد لولاء الثلاث  
 مع اتحاد الاعداد في الوجود وان كان مع المناسبة في الباني واداروا بالبدولاء الثلاث المتع

المطابق والتقني والالتزام في تلك سنة الاولى في كتابين المصادر المتربة الماخوذة فمن مطابقة  
 الموزون كالاستخراج والمخرج والثاني والثالث كما بين في حيز وعرضه فانه يباين من مدلوله المتقني  
 امي الحديث وفي المدلول الاخر انما هو الوجه والمكان واخرها ما وعلم ان السنة الى القبل  
 تزيينه وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار ان الترتيب المحض في الوجود هو لانه مع الجمع  
 وهو الترتيب الذي هو الوجود وهو ليس مدلوله مطابقا للمشتق ولا تضييقا وهو ظاهر والالتزام ايضا انما هي حيث  
 لا يغير منه عرف مني الطلق بل هو حاصل من حيث بعض الوجودات وبنية مناسبة مبدية والجمع في الجمع  
 مصدر جمع كجمع نفع الجيم والمخرج بالضم وهو اسم يخرج **قوله** وقد عبرت في الشرح المقصود من  
 انتا والشرحان العلاقة بين المشتق والمشتق معبرة في انهم الملق المخرج على كل حال الترتيب فانه  
 امر المؤمنين على انهم ان طالب عاد لم يبلغ ذلك الترتيب ولو بلغ لم يرض ان يبرهن في الشرح  
 انتهى واقول في التضييق الدويان المصوب الى ابراهيمين على انهم ان طالب على السلام فلهما قد  
 حقيقة من مطابقة شهادان عدلان على صدور من ذلك الامام الا ان الشرح الا عظم الاكل  
 اما نقل كما هو انزاع فظهره الشرح كما في ترتيب حله والواله ورده بان لم يتكلم بانته معلوم من الشرح  
 مررود اما الاول فلانه على السلام فقل باعتبار الترتيب من الترتيب والبيان اما الثاني فلانه كان نقصا  
 ما ينسب الى مقام الشرح ولكن كمال في نفسه ولو وردت هذا الكلام لكانت رد في اظهاره من المعاني  
 والمخارج التي هي جازات حد نفسه بنفسه الية والالتزام فقد قال السكا في الكلام المحذور  
 والمسيح مثل الشرح لا ينبغي شواحي حقيقة فائدة الشرح وحلها في بلاغته ما اذنت الى ما نراه  
 شواحي هو في شموله وقد ايت مثل هذا ما خرج مع التليب مفعولا لا في **قوله** والكلام في السلام







هو ان وافق حقيقة والسند في افراد في حكمه وتارة وافق مطابق **قول** ولكن على العهد الخارجي اه  
لان الحكمه انما اوادوا في احدى النقطه السطر والنت في المنطق والنت الحكمه النحوي في فرد ذلك من افراد  
المعزوه بحيث كثر الاصطلاحات وارباب كل منها فانه يفرق ما استدوا علم وتصديره بلفظ الامكان سببه  
الى ان فيه ضعف وبنيته الفاصل المحرر يوجب احدهما ان اللام الاصطلاحات في المعوقات لم يخرج من خروج  
عن جاذبه فانها ان اللام العهد يكون الاشارة الى قسم من مفاهيم مدحوقها والعلمه مما جازيه على السنته  
التي قسمها من مفاهيم الحكمه بل عيني معهودها واقول الظاهر انهم قد حكم لاسم بمعنى المراد اصطلاحا اعليه  
المنطوقين وليس كنت وان المراد حقيقة اللام من محسوس وغيره الاثر انهم حيث في الاول ان  
كل قول في سبب من اهل اللام في الالف للتحقق والحقيقة ولا محسوس بها ولا كانت الحكمه فلفظه  
كما سبب من عرف حقيقة المصطلح عليها في هذه الصفة فكانه قال من كنت الحقيقة العروضة من ارباب  
الاصطلاح اني لفظه كلام العروضة هنا لا يخرج عن لاسم الحقيقة بل باعتبار ان الحقيقة الخاصة فرد من افراد المنطق  
الحقيقة فهو لو كان المعهود فردا من الحقيقة لاصح ما قال في هذا الجواب له سبب الاول وهو انهم لم يربوا على دليله  
الثاني فان قوله الحكمه مما جازيه على السنته انما هو ممنوع ما عرفت من ان العروضة لا حقيقة من خارج  
مفهوم الحكمه فما ملنا هذا التحقيق فان زبنا تراى كنت ظاهر من صفاته لا مطلق اهل العروضة وليس كنت  
عروضه ما عرفت فان قلت في وجه الضعف المتعارف بالامكان قلت قطعي على السنته وان كانت مالا فانه  
ايضا ان التوفيق انكسرت من حيث انها حقيقة كل مع قطع النظر عن كونها حقيقة في مطلق الكلام انما  
مالاتحاج اليه بل مقام التوفيق ياباه فيحصل ابتداء الحقيقة في حيث اني واما حمل الكلام على العروضة الذي قد  
يجوز ان يكون المحمود فردا لان سبب التعيين غيرية المفاهيم **قول** اللفظ في اللغة الرسمى اللفظ في اللغة

معان في اللغة الرسمى المطلق نايها الرسمى من نايها المنطق وهذا المنطق المحسوس على ان اللغة في اللغة  
الاولى حيث المنطق الرسمى والاسم اللغوي نايها في قوله في اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
كان في الحال كما ان المراد من اللغة الرسمى في اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
هو انهم لم يربوا على اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
فان لفظه لا يتصور الا في اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
ما او دخل في اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
المراد من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
منعديا بحرف محرفا لسبب المعنى الاصطلاح في اللفظ به في اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
تنبه الى اللفظ في اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
ان اللفظ في الاصل مصدر رخم استعمال بمعنى الملقوب به وهو المراد به هنا كما يستعمل الموقول بمعنى القول  
فان هذا لا يكون في غير نقل معقول النطق الا ان يبق في عرف اللغة بمعنى الملقوب وفي هذا المعنى في اللغة الرسمى  
**قول** ثم نقل في عرف اللغة ابتداء او بعد جملته من الملقوب كما خلق جميع الملقوب والى ما ينبغي ان لا  
في الاول يكون من قبيل تسمية السبب باسم السبب فان رخم في رخم من خارج باب لتسمية اللفظ  
جاء على ان في من قبيل تسمية السبب باسم السبب فان اللفظ في اللغة الرسمى من اللغة الرسمى من اللغة الرسمى  
باللغة الاصطلاحية حيث ان المعقول راورد ولا الحق في تعريف عن هذا التعريف ودور بان موقول اللفظ  
المأخوذة في تعريفه موقول في موقول اللفظ الموقول والى ان في اللفظ به بمعنى يخلق في موقول المعاني  
المنقولة والموقول **قول** هو اللفظ الاصطلاح في العلم انه قد اضطرب كلامه من رخم هذا الكلام في اللغة

بالحقيقة

بما جاز



والمعروف بالاعتناء به ان كانت كلمات يفرق ان يكون زيد من جاني زيد مركب علم من اسما  
 من لان مرافق التكلية وان لم تكن كلمات لم يكن هذا الكلمة مضافا فذهب بعضهم الى ان كلمات فالتكسب  
 من الاسم والمركبة لفظ مركب عند هرب المرب هو الاسم المعروف فكذلك التكلية وبعضهم الى ان  
 لمبت بكلمات واخرجهما عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالته وهذا الجواب مع  
 غير خروج خروج الالف بل هو خروج للضمان استبها وهي ان لمبت بكلمات في اللفظ لا في الخارج  
 بتقدير الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعا برسمها لا في معنى كلمة اخرى كدلالة الف على الف على الف على  
**قوله** مما لا كان او موجودا فقال في حاشية دنا قال موضوعا ولم يقل مستملا كما في عباراتهم المستمرة فليس بها  
 على ان مرادهم مما المستعمل هو الموضوع ولا يفرق اللفظ بين المسمول والمستعمل وهو اللفظ واللفظ  
 ان يستعمل انتهى وقد تم المسمول مع كون الموضوع شرف منه لان الاصل ما كل كلمة الا بهما والوضع  
 ظاهر عليها **قوله** زيد وفرب ولم يمتل لكون التفاضل ما كان في الالف او ليس من قولك حرف  
 والصوت اصلا وهو بغيره بغيره في الشكل الثاني في ترتيبه ان كل لفظ خفي موضوعه فله الصوت  
 ولا ثم من المسمى باللفظ خفي وهو اللفظ فالخفي ولا ادبر انه اي مقوله ولم يعلم انه من مقوله الرابع اليه  
 فان كان راجعا لا واجب فهو واجب وان كان راجعا لا الجسم فهو غير خفي وان كان راجعا  
 لا الصوت فهو غير خفي ففي المثال المذكور موضوعه قوله مجوز راجع الى زيد فيعلم انه ليس بغيره فله الصوت  
 والصوت على ما ينبغي **قوله** ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة الكلام انتهى على غير لفظ غير اعتبار  
 اللفظ وما قيل من الضمير ان كان راجعا لا زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد ولا يخفى ما فيه **قوله** وانما يرا  
 عنه يستفاد من ذلك ما يترجم من انه لا يفرق بين هذه الضمائر كانت موضوعه لرفعتي ان التعبير

مفعول في الصوت واللفظ  
 اللفظ الخفي في خبره  
 من المسمى

على طريق الاستدراك **قوله** واجزا عليه احكام اللفظ الى الخفي لكونه مكملا عليه فرب ومفعول آخره تعالى  
 يمكن ان يوزجبت لجهة منطوقه فاعلم بان غير ذلك من الاحكام على اوجبت احكام اللفظ الخفي  
 على سبيل اللفظ حكما **قوله** والمحدوف اللفظ خفية اما ان يكون الكلام من مقام الخفي وبما الخريف  
 من الخفي جميعا واما استداق الى ردها الى المص في اللفظ من ان المستمر بالمحدوف كمن يفرق  
 المحدوف الذي هو الفاعل على المستمر هو الفاعل عن حذف الفاعل وبان الروان المستمر لفظ على  
 فله كان محذورا كان لفظ خفية فلا يكون اللفظ على مثال **قوله** لانه قد يتلفظ به الانسان في حرفي الالف  
 فذهب للفقهاء لا على الفاعل المحذوف في بعض الاحوال لان الحذف وان كان جازما في اللفظ به طر وان كان  
 واجزا فالمحدوف مع يمكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه اذ لا يتلفظ به حال اختلاف احد رايه وهو  
 كان لا يفرق تمامه فيروان في القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام انما على الفاعل المستمر قال  
 والمحدوف لفظ خفية الصواب مرتبة اللفظ على لانه من مقوله ما يتلفظ به الانسان وصدق الدائمة المستمرا  
 الوجود فالمحدوف لا ينافي في مقوله لفظ على ما من سانه ان يتلفظ به الالف واطى انه تعليل شخص  
 على انما عليه **قوله** وكلمات استه واخلة فيه لانه لا يفرق الالف في تعريف اللفظ او رده على كل من استه  
 والجم والملازمة فان المتلفظ بها كل واحد منهم وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما  
 المل ليس له دخل في هذه الصفاة او يقال ان من ضمن ما يتلفظ به بل قول كلمات استه في انما  
 هو راجع الى مصدره كما من الالف فلهذا يقال كلمات استه ولم يقل الالف لانه **قوله** والالف والالف راجع الى  
 المخطوط والمقدود والنصب والاشارة غير واجبة في اللفظ فلا حاجة الى فيه يخرجها الدوال مستدا وغير  
 واجلة قوله وبني جمع دال والمخطوط جمع الخط وهو ليس من الحسابة والمقدود جمع عقد وهي عقد

ان كمن يفرق



ان كل مقدر موقوف عند دفاعه في العلم ارباب الحيات والتميز والتميز جميع نصب وهي ما وضع  
 لغرضه الطرف وهذا الكلام كاف في معنى التبيين من بعض الجوانب حيث قال واخره قوله لفظ عن كذا لفظ  
 والمقدور والنصب والاشارة وانها راجعة الى ما وضع على معزول من حيث كانت وكذا الاشارة الى الجنب  
 اذا كان اخص من الفصل بوجه وبوجه ان الموضع واللفظ المعزول قد يكون لفظا وقد يكون معنى  
 ووجه الرد ان الاقرار عن التبيين في قوله عن التبيين ان الشارع ان قصد هذا الكلام في معنى  
 ما بينه وبينه ان مراد الحكم الاقرار عن دخوله اخرجه بعد الدخول والا صواب ان بينه وبينه  
 ما قصد به من ان الفاعل في قوله عن الاقرار من قول ان الدخول الرابع راجعة تحت جميع الفصول الاخرية  
 فلا بد لاحراجها من قيد ناجا بما فيها من قيد لفظي وان كان جبا لما عرفت فلا حاجة الى ان يذكر  
 الفصول في هذا الاحراج وهذا يقتضي على عبارته غايته الانطباق **قوله** وان كان اللفظ ولم يقبل لفظه  
 اعلم ان صاحب الفصل عرف اللفظ بما فيه اللفظ والماضي الى ان احدهما ان اللفظ لا يكون كلمة حتى  
 يكون لفظا وهو مرادنا بما فيها من اللفظ في معنى التبيين او هو كقولنا سائلا يقول لم لا يخرج كذا من المعنى  
 حذره لانه من المعنى كونه من خارج الشارع بل في هذا الامر من جملة الاول فلان المعنى لم يقصد من اللفظ الوحدة  
 التي قصد بها العلامة كونه من خارج الكلمات التوضيحية عن التوضيح كسب اللفظ واللفظ لا لفظا عرفا وانما في  
 بيان وجوب المطابقة مترددا بان يكون كونه حقيقة مختلفة كونه حقيقة او في حكمه كالمعنى كونه حقيقة  
 فبما مر من اللفظ ان سبب اللفظ وانما في قوله لفظه من اللفظ بلفظه اللفظ واللفظ  
 بين اللفظ واللفظ في الاصل فبما مر من اللفظ بلفظه اللفظ واللفظ في الاصل فبما مر من اللفظ بلفظه اللفظ واللفظ  
 احدهما ان يكون مما يجذب فيه المعنى واللفظ كلفظ يقول في جرح او يندرج وانهما ان يكون

رافعہ نصیر

راعا الضمير المتبدل اذ كان يثبت في جند من وجها ككلمات استحسنه الوجه ولم يتوض لحوالان مقصوده  
 حصل بانكاد ورسب المقام مقام بان يفضل مع كون اللفظ اخر لان في جند في **قوله** وضع الوضوح  
 اللغه جعل الشئ في موضع المكان ولما كان الواضع بجنسها باء الميم كان جعل الميم حرفا للفظ مكانه  
 له يسمى به **قوله** تخصيص في الشئ لم يجعل تخصيص اللفظ بالميم ليدخل فيه الدوال الاربع كما ينبغي ان  
 قيل اسباب المراد ما قصر الثاني على الاول والاول على الثاني وانما كان يبرز منه خروج الميم كانت  
 والمراد فلهذا ليس المراد بالادالة كما قال الوضع ولان اللفظ متلا على الميم تعييب الواضع ولهذا اوضح  
 بعضهم مقصود المتكلم اذ لا السامع سمع لكن عدم التخصيص فيها ممنوع فان الواضع لما كان متقدرا  
 فيها بعد الدال ان كان الواضع في كل وضع وقع في رتبة حصل فيه احد هما بالافضل على **قوله** في المثلين كما  
 باللفظ في اذ المثلين فهم منه الشئ الثاني وهو الهيكل المحروس **قوله** اواض اي توهدها اي كما  
 في الدوال الاربع فانما عليه منها هذا المصوب ففهم الشر الثاني وهو نصف الطرس او ربه  
 مثلا **قوله** والبر كباير انه يبرز من تخصيصه كما حصل في تقديره فخرج بقا **قوله** قبل الفاعل السند **قوله** يخرج منه  
 وضع حرف كذا وضع الفعل على القول بان يبرز من الميم وتلسمه لافاعل ميم كما ذهب اليه المخرجين  
 وانما في موضع النسبة الى فاعل ما لا يخرج وحاصل الاعتراض ان التعريف الوضع غير جامع **قوله** واجيب  
 حاصل الجواب انه لا يلحق المثلين معي الا مع منبته يعني مع ما سببهما وهي سرست والتقدير فلان في سرست  
 سرست من العبرة يكن الجواب بان الضمير في الميم يحتاج اليها بالادالة على الميم بترتبه **قوله** ولا يبعد مع حاصل الجواب  
 بالاطلاق لاطلاق التعريف بين الاربعة فافاده الميم غير مایل الى التسوية بسبب كسب المسب  
 واذا اطلقوا الحرف لا يكون الا مع منبته في لا يخرج مع قيد زائد وهو فيه صحيح لان الجواب عن السند في الاول

ما يخص الفقر كما مر مصطلحاً  
المقابل للمراد

فهم من في الدنيا من العلم بالوضع  
والمراد بالفهم من القضاة الذين



**قوله** المعنى ما يقصد به من هذا المعنى لم يقل يقصد باللفظ لأنه يقصد باللفظ ولا يقصد به كذا في سائر  
 الدوال **قوله** هو لم يقل سيم مكان الفاعل فيكون أي أو أريد معبراً اصطلاحاً فهو اللفظ  
 اما جعل سيم مكان أي مكان المقصد سواء قصد به شيء أم لا فقل فيكون اللفظ هو المقصد لأنه لا  
 مكان المقصدية أو المقصودية **قوله** أو مصدر صريح مع الفعل فيكون معناه وسأنته بمعنى معزى أي مقصود  
 فقل على ما حكى في مقصد المقصود به من قبل نقل الاسم إلى الخالي **قوله** أو مخفف معناه أنه حاصل من كل موطن  
 اجتماع الواو والياء في ظرف أو في ظرف آخر أي لا يكون تعقيب الواو بالياء وأريد  
 ضميراً مع كرمي ثم خفف كلف أحد اليائين وقلت الآخر ليدل على ما فيها وهذا الاختزال ان  
 كان من جهة اللفظ لعدم وجود الظاهر فلهذا القوة إلا أنه أقرب من جهة المعنى فالتسوية اصطلاحاً لا  
 لأنه لا يمكن أن يفرق في العلم والمفهوم **قوله** ولما كان المعنى أنه جواب عن سؤال مقدر وهو ان المعنى ما هو  
 ما هو في الوضع لأنه المعبر عنه بشيئاً فانه يفتقر إلى التفسير والمفهوم تمام اختصار والتعريف كونه ما حاصل  
 الجواب ان ذكره بغير علم عدم دخول في مفهومه فكان تعريف الوضع بأنه تخفيف عن سؤال مقدر وهو ان المعنى  
 ما حاصل له من هذا المعنى على جهة توصيف مجرد من حيثيات كونه صفة لللفظ كما سبقت أو خروج  
 حروف الهي مفيد صريح والذين يتبعون ما لا يعدم الانتفاع الى ما ذكره السامع بل ان المعنى ان اللفظ  
 هو تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى كسب فليس الامر الا انه مفهم عام يتناول غيره فليس بقرينة  
**قوله** فرضت به أي بغير الوضع فلم يميز به عند ذكره لان الاختلاف بين هذا المعنى وبين غيره من المعنى فيقول  
 فيقول كذا المعنى لا سيم له **قوله** واللفظ دلالة بالطبع أي الدلالة على ما يحيط بالطبيعة **قوله** دلالة على ما  
 يرجع اليه من دلالة اللفظ وتبين حاله لا تقتضي هذه الدلالة بل بما يقتضي ان مكانه به وضع

من غنى

المعنى

تفسير

طبيعة يقضي اللفظ بهذا اللفظ وكما يخرج اللفظ الدلالة بالعقل كدلالة لفظ دكتور المسبح عن من واد  
 الجدار على وجود اللفظ ولم يميزه لأنه داخل تحت اللفظ المهملة أو المراد بالجملة ما ليس بموضع ذكر  
 اللفظ الدلالة بالطبع بعد من قبل بـ السكت فجزئيل كذا قال النحويون في هذا الكتاب ولكن ان كان  
 ليس على ما لا يابل الفرق وأضحى فان المهملة هي اللفظ التي لم تدل على معنى أصلاً والدلالة وان كانت  
 كوجه المصدر لكي يترابط الطبع كدلالة اما اللفظ الدلالة بالعقل فله يكون محله وقد يكون موضعاً  
 كمن المعنى الذي دلل على بطل العقل كمنه فانه موضع للزات المعلومة الا ان دلالة على وجود اللفظ يتوسطه  
 وجه فاعراض اللفظ الدلالة بالعقل لا مقام اختصار اولاً معلوم الظاهر **قوله** اذ لم يتعلق بها وضع  
 وتخفيف اصطلاحاً غير راجع الى كل واحد عطف تخفيفاً من قبل ذكر الاسم كذا في حروف الهي قطع  
 اللفظ مجرداً عن حروف الهي حروف تقطع اللفظ بها أي حروف يكسب بها اللفظ **قوله** المفردة النوض  
 التركيب لا ينفك عنها كانت موجودة لهذا النوض كان هذا النوض معاً لا من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء  
 أو المعنى ما ليس من اللفظ لا محلاً لللفظ والاكفان حروف الهي كما هي في قولهم في النوض  
 حيث صلا النوض في قول من قبل قولهم وضع اللفظ للمعنى بـ التعليل والناحية مثله قولهم وضع اللفظ  
 على المعنى ولما ان الصفة منه لا كانت لان بعض حروف الهي المفردة المعنى كلمات كالام بحارة واول اللفظ  
 ونحو الاستفهام وان شئت أخرج مثل هذا فخرجها اما بغيره فيكون ما راعى صواباً في حروف الهي  
 حيث مرغوة من اوجها حقيقة كانت سابقاً **قوله** فان قلت قد وضع معنى اللفظ ما لا معنى له فيكون  
 كلفظ الاسم والفعل وحرف وهذا لا يخفى عليه فانه لا يفتقر الى معنى بل كلفه من قبل  
 ان المعنى لا يكون لفظاً كذا في سؤال اللفظ معاً بل المعنى **قوله** فان قلت قد وضع مكانه هذا اللفظ

مراد اللفظ يخرج

بالمعنى

ولا وجه للاختلاف بين هذا المعنى  
 قول ان النوض

اللفظ



مفرد

عليه جواب عن الاقراض لانه لما اجاب تعميم الحق في ذلك والكان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد  
 في كلفظ الجمله والمردود في الجمله ليس بالمتصل وهو مفرد في نفسه فقام زيد وانما هما في الجمله ليس بمفرد  
 فهي لم من غير ذكره بعد ما سبق فيلطف في ما على العام وهذه العبارة اوفى من عبارة المتروك حيث ذكر فيها  
 خبرها لانه كان يظن العام على ما في **قوله** هذه الالفاظ الى الالفاظ المذكورة في قوله باراد الالفاظ المركبة التي  
 هي معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ التي هي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة بالهيكلية لا من حيث الالاف  
 جزء لفظي على جزء معنوي بالانتماء مفردة الى الالفاظ التي هي معان للالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما يشاهد على يد  
 جزء لفظي على جزء معنوي ولا بد ان جزء لفظي كلفظ مثلا لا يدل على جزء معنوي كمرئى زيد فقام على مجموع هذه  
 الجوز يدل على مجموع ذلك المعنى فدلالة ذلك لانه لفظ زيد على ما في **قوله** وهذا الجواب السديد الذي لا ريب  
 في شرفه المعلوم بالمتوسط **قوله** ليس من اى مقام انقص ما يتوهم مفردا كان او مركبا لانه لفظ مفرد لا يتوهم  
 الا في ذاته كمرئى زيد في الثاني **قوله** باراد مفهوم كما قال في قسم مثلا من مجموع المفرد وهو قولنا ذلك من حيث  
 واقتراف بان هذا اللفظ مفرد مركب واجيب بما سبق به وان كان مركبا بالهيكلية لا من حيث الالاف  
 على اللفظ المفرد بارادته وانه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى عاونه والاصوب في الجواب ان موضوع المفرد  
 اجمالى مفرد غير هذه الكلمات وحملت انه لا دلالة فيها على حد ذاته مفرد **قوله** باراد الالفاظ كلفظ الاسم  
 والفصل انه لا حاجة الى ان يكون قوله كلفظ الاسم بل الالفاظ المفردة ومن هذا يكون الجواب  
 مفردا المفرد الاسم فكما ان الاسم مفهوم كلفظ الاسم المفرد في الالفاظ كلفظ الاسم مفرد  
 وزيد في اللفظ الفعل وكلفظ الجمله اسم وهذا خبر عن كونك حزب مثل ذلك في حرف هو وحده اسم  
 كلفظ مفرد الاسم وانما عليه مفهوم كلفظ الجمله ومفرد كلفظ الجمله كلفظ الجمله والصدق والكذب وازاد الالفاظ

جمل اعني الجمل

كزبد فقام

كزبد فقام وقام زيد في خبرها ان يكون قوله كلفظ الاسم او متضمن ومنه اللفظ السابق والمفرد ليس  
 بهذا لفظ او الفعل والحرف وكذا باراد اللفظ كلفظ الجمله او باراد مفهوم كلفظ الجمله او باراد مفهوم كلفظ الجمله  
 وان كان الاول اقرب لفظا من حيث اللفظ فلهذا المقام في غير من الالفاظ **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم مفرد  
 ما مثالي الضمير في قوله ان كلفظ الجمله معناه ان يكون اللفظ مفردا لانه لفظ وضع باراد اللفظ متوهم  
 بالضمير وانما كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 كلفظ اللفظ مفردا كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 فلهذا كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 لان الموضوع له في الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 الضمير وانما كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 بهذا الفيد لان هناك مفهوم كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 المفرد مفردا كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 وان اردت ان معنى الموضوع العام فاستمع لاتباعك فقول لا بد للموضوع ان يكون مفردا  
 وحيث باراد اللفظ مفردا كان الموضوع خاصا لمفردا كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 خاص كزبد وان تصور من غير ما يتوهم كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 الموضوع خاصا والمفرد خاصا كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 المفرد كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا  
 الموضوع خاصا للمفرد كلفظ الجمله كلفظ المفردات وكذا الرجوع الى الالفاظ المفردة مفردة كانت او مركبة بلفظها مفردا



الغرض من الموضوع ان لا يفرق بين الفعلين لان نحو السب و جحاس ووجه النكتة ان الفعلين متعلقين بالشيء نفسه اجمالا لا بالاشخاص  
فان قيل انما يتحقق بهما على وجه الحقيقة فكيف نعلم ان لفظا ما مثلا لا يابى على الاطلاق استعماله معنيين او لا  
يصح ان يقال انما يوزن به من غير ان يكون له حقيقة واحدة والافعال في هذه الجاز والكل واحد منها والافعال  
لكنها متشعبة في موضوع واحد فاما انما يوزن الحكم فليس ان يكون موضوعه مفهوما كما في مثل تلك الامور  
وكون الموضوع موضوعا له استعمالا في اوردته المعينة لئلا يقال في حاشية من الافعال وانما افاد الموضوع يستحسن  
الشرع وانما لا يابى على استعماله وهو انما هو موضوعه لكل معنى من معانيه واما ما قلنا من كونها مجازا في معنى  
منها ولا انما تراكمت وتعدد الاوضاع ووجه ما ذهب اليه اللسان انما هو ان في هذا القول مجازا في الحقيقة  
او لم يستعمل في وصف شيء من المعنويات العقلية بل لما يقع استعمالها فيها الصلابة وعبارة النظر كيف لا تكون  
لكن لما اختلفت اشارة اللفظ في غير استعماله مع ان يستعمل في اشارة ما يشبهه في كماله في ذات الحق  
على سابق وانما يشبهه العقل على غيره وانما لم يخل في هذا معناه لانه بعد تعريف الشيء المفرد لم يكثر لزم ان يكون  
اللفظ معنى **قوله** وقد استدلوا بهم انه لا يمكن جعل المفرد معنى فيهم ان اللفظ مخصص للمعنى كان مخصصا بالافراد  
او كسب قبل الوضع وذلك لان معنى اللفظ في نفسه لا ينفك عن الافراد والفعل في نفسه اذا تعلق بشيء مفرد  
في نفسه يتفاوت في عتق اللفظ ان تعبيه في ذاته حقيقة تقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون  
المعنى سابقا على وضع اللفظ كما صنع وضع مثل لا يمددوم والافعال التي تضاف بصفة يجب ان يكون تحت  
الصفة متقدمة وانما يبرهن هذا الحق بانهم لم يوردوا هذا المقام فان التضافات التي بالافراد  
والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ لرب بل لا يستعمله لان المعنى المفرد مع ما هو في الابدال في غيره  
والتركيب بالعلمي والافعال لا يوردونها والافعال المتكثرة في موضوعها لا تكثر في موضوعها لانه لا يكثر في موضوعها

الحياة الحقيقية وما اقترح  
من نفي الاستمرارية

جاء لفظه على

استيفاء المذخور

صفة اللفظ عند الثاني وانما هو صفة للمعنى عند اللفظين هذا هو العلم ان ذكر التركيب في هذا الباب **قول** فليس في ان  
تركيب في غير هذا ان يكون المعنى متخفا بالانفراد وتركيب قبل في غير هذا ان يقال ان كان ما كان المعنى المتخف  
به بعد الوضع سمى قبل الوضع بصفة للشيء لا يزال ايركنا في علم السلام من قبل شيئا له سلبه في ثم قبل متخفا  
حيث ان اهل الجرب قد ساءلوه في معنى الشخص في شيئا لا نه في شيئا **قول** لا يدل في شيئا وانما لم يقال  
هنا في شيئا لانه لم يرم صفة ان يكون اللفظ اللفظ او في شيئا لا يفي **قول** ولا بد من ايراد صفة في اي حين  
جاء المفرد صفة للفظ صفة احد هما جازية في المعنى وضع والاخرى مفردة اعني لفظ مفرد والاحسن  
في الوصفين التسمية لكون الكلام علة في واحد وكان كناية ان يكون لفظان في غيرهما بان يعبّر عنهما بالمثل  
او بالاسم في لغة الاحسن لا به لخاصة كناية وهي ان تقدم الوضع على الانفراد في التركيب والترتبة لان التقديم  
الترتيب في غير محمول بل في غير متماثل في التقديم والترتيب في المعنى صيغة الماضي للامثلة في التقديم  
الترتيب والحق في التسمية انما في ان يكون التسمية غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى كانت  
لها مسمو لا في الجار والمجرور والفعل اصل في المعنى غير متماثل **قول** وان لم يسم في شيئا لان من  
هو احد هما ان يسموا العلة في صورة الوقف بها واذا وقف على التول في قلب ترتيب الفاعل والرب  
فيها فان كان المفرد مفعولا بالالف **قول** فانه مفعول بواسطة الاسم المتخصص من هذا وضع اخر اضيق  
احدهما ان الفاعل يسمي في الفعل او المفعول في شيئا انما لا بد من انما في المعنى العامل في الحال وصاحبها هو شيئا  
مختلف لان العامل في الحال وهو هذا وضع وفي شيئا حرف مجرد وضع فاعلم ولم يقدم على صاحب  
شيئا كونه لا في ظرف ولا مجرد في غير علم على ما سيجيء عليك **قول** ووجه في اي وجه في وقوع المفرد في اللفظ  
كان من الضمير لوس المعنى والوقوع في ما تخرج به من التركيب انما يكون على ما علمه في بيان والوضع

الوفض

القسم



في الوضع من مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل المدعى ان الوضع وان كان مقبولا على الافراد  
 ورتبه الا انه لا يتقرر في الترتيب ان الوضع المتعلق بالافراد حالة الوضع وهذا هو الذي لا يفرق ان كان  
 على التامير **قوله** وقد لا يرد لا خارج المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع يعود للمركبات لا لغيرها  
 مردود ما اخرجه في غير هذا من انها موقوفة وتقيده بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع على اللفظ  
 اعين المتعلق كما في المفردات او وضع افراجه كما في المركبات وما بينهما انما هو موقوفة بالوضع السوي وسواء  
 ان الوضع وضع فاعرفه تعريفه باللفظ كما بين مثالا ان الوضع مقصور على المفردات والمركبات والمفصل  
 وهو ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي تخرج من حيزها على علم المتكلم **قوله** كلامية او غير كلامية  
 الباء مستندة الى مركبات مستوية الكلام بان يتبع لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات  
 التي تتركب من غير الكلامية واحدة سواء كان مركبا اصطفا او عدديا او تركيبيا او كونه **قوله** يخرج به ان  
 كونه يخرج منه رجل في التوزيع فان التوزيع يشبه التاميم فكذلك في حروف **قوله** مثل عبارة التي كل مركبة  
 مفردة امكن بسبب العلم وانما هو مفرد لان المقصود منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا المفردية والذات  
 المستفظة بجميع الكمالات **قوله** مع سبعة ان سبعة ما يربط في جواب على المصداق وعلى المصداق اليه وانما  
 العرب يفرق بين مع كونه مفردا لانها مفردة من مركب اضافي وعلم ما لا يستقر ان كل لفظ مفرد  
 فاعرفه بغيره المتقول عنه ومنه بغيره المتقول اليه **قوله** بالوضع من علم النحو لان العرضية من موزنة  
 احوال اللفظ وتعييها في الترتيب لان كل كلمة في التركيب واحد يكون كلمة وكلما ارباب في  
 يكون كلاما بين رعاية اللفظ والميل الى جارية الترتيب اصطلاحا على ما في المراسم **قوله** وما اردت صاحب المفصل  
 لما ذكر ان حروف المعاني في ذهني احدها خروج مثل فائدة والافراد في قولك علمه على اراد ان يكون في تعريف

قوله

المفصل

المفصل كمثل من **قوله** فانه لا يفرق له لفظ واحد ان المراد بالوضع اللفظية الواحدة التي لا يفرق  
 مثل هذه اللفظة مع غيرها وقال الفاضل الفري المرواني اللفظة الواحدة ما يلفظ مرة الى دفعه بحيث لا يلفظ  
 ان يلفظ بمرتين ما يعتبر ما خرج عليه لانه يلفظ بكل واحد من حرفيه باعتبار وضعه الاصطلاحي وهو  
 بعيد **قوله** فقل بعد ان خرج عن العلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بما ذكره الشارح جعل عبارة من اسم  
 الاسم العلم المركب والظاهر ان كلام الشارح مع سبيل الاشارة في مستند الفاضل على كلام الشارح  
 الى الاخر والآخر ولا يخرج من جواب بان المراد باللفظة تعريف المفصل اللفظية وزيادة النداء للمطابقة  
 لانه بعد غاية البعد **قوله** اعلم ان الوضع هو المقصود من هذا الكلام دفع ما يقال لم يترك العلم في التوزيع  
 فيه الدلالة ولم يأت به كما فعل صاحب المفصل ومفصل الجواب ان العلم لما قدم فيه الوضع وكان مستقرا  
 للدلالة التي فيها هو صاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت امره من العلم انما كان في حيزه على الجاهل فخرج  
 فان كان يجب ان يكون المراد اول مقتضى للتعريف عند عرض المنه فطبيعية وان كان بغير ذلك فطبيعية اخراج  
 فيه **قوله** وبه المسمى من مراد الجاهل فيه بعد تعريف الدلالة العقلية لان ذكره بوجه الدلالة الوصفية  
 والاعلان في هذه الدلالة بين المسميات والموصوفات فيه بقرينة مراد الجاهل لانه لا يوسع من هذا اللفظ على حاله  
 علم من حيثها **قوله** اربعة العلم ان هذا التعريف هو اربعة احدها انه اشار الى ان الجاهل لم يقصده كمثل تعريف الكلمة  
 بغيره فانما يصح قوله ان هذا يلفظ بلفظة تفصيل الالف م فانه بقرينة كونها اشار الى التعريف على ما في العلم  
 ان كل واحد من الالف م اربعة حرفي وهو لا يلفظ لانه اعم من كل واحد منها ومن شأن الجمع ان يكون  
 اعم من المستند ووب وبه قبل فخرج منه الوجود شرط من اجل اننا انما نذكرها بقرينة مراد الجاهل  
 او على العكس كان رعاية الجاهل وهو اولي ونحوه من غير ان لا يلفظ ان بغير تعبير المذكر فاما بان



2

والله اعلم

والأشياء العاقبة بين مستقون بغيرها ثم يوقف على ذلك متعلق كقولك اللاحقة أو بغيرها اللاحقة  
وسيرد عليك تحفة الشرح فانظره إذا عرفت هذا فمما حصل قولهم الحرف ما دل على معنى  
دل عليه الحرف والمتعلق بالبين ذكره كان معناه حاصل بغيره لأنه إذا انتقل لفظه إلى ذهن السامع  
لم ينقل معه المعنى فكان قال الحرف كقول خال فلا يبين معناه بغيره كلف تسمية  
إذا انتقل لفظه إلى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان قال كونهما إذا انتقل انتقل  
فيه فلهذا قيل إن المعنى في نفس الكلمة إذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم أن التفسيرات  
أخرى في كلام الأفاضل أحد ما فوق قول بعضهم من دلالة الحروف على معنى في غيره أن الصورة  
معناه متوقف على خارج عن اللفظ ~~اللفظ~~ ما منع من نقله في الحروف إلى التبعيض  
وحسب الصورة متوقف على الغير لأنه لا يمكن تصور التبعيض إلا بصورة تصور الحرف واللفظ  
وهذه المعنى علم لأن ما يراعى النسبة بالقرب والبعد وكونها كانت فغيره أن يكون  
حرفا ولا فخرية فإنه قول آخر في المادد دلالة على معنى في غيره أمت إذا قلت مثلا علم  
يدري أي معضلة أم مبنية أم غيرهما فإذا ذكرت مجردا كان معنى وهو ما يحسنه بغيره  
الضعف لأنه لا يدل على أنها مشتركة ولا مشتركة لا ينفق كون معنى الكلمة في غيره واللا  
المشتركة <sup>الاشتركية</sup> حوزن وبرية عليه بأنه لا يميز بين الحروف الغير المشتركة بينها كما ذكره  
في الماشتركة الاشتراكية حيث قال الحرف كلمة دل على معنى ثابت في لفظ غير تغير صف اللفظ  
والطلب تفصيل هذا المعنى بالاشتركية التي هي جعلها قوله واللام في قول الرجل مثلا يدل على  
التعريف الذي هو في الرجل وهل في قول هل فأمزيد بل عطفه على الاستفهام الذي هو في



انما هو في قوله قدما المقرب او المتقرب ولا **قوله** والفعل كلمة تدل على معنى انه اسم ان المتقرب قد  
 البعوض ان الفعل قدما في اللفظ والربط ونسبة كونه الى فاعل ما هو من حيزه يحتاج الى طرفين في الفعل  
 معناه التقني ان كونه في اللفظ من اطلاق ان معنى الفعل مستقل لم يقيد باللفظ التقني وظري انه  
 غير موافق للتحقيق لان المعنى وان اختلف في طرفي اللفظ فالفعل ليس له كونه خارج من معنى  
 الفعل كما قد وقع في الحروف اليه لا تتران من اللفظ كالفاربه والمباذره والنجار فربما  
 معاني اسميه من حيثها الى ذلك الطرف من الطرف من اللفظ كما ينسب ما عرفت وطعام التقني من  
 علمه من افراده الفعل مضطرب وقسمهم فاقول انه من غيرهم من سب الى ذلك من علمه بطريق الاخر  
 ولهم كونه دال على حيزه كما كان في الحروف بمقتضى السبب وقد ذكرنا بعضا اولها ان اللفظ يعلق  
 الفعل بالفعل وسلم ان الطرف لا يكون جزءا من الحروف فاما انهم يقولون ان اللفظ اسم  
 الفعل والمفعول باللفظ كما قرأنا في غير ان اللفظ الفعل صحيح وينبغي ان ليس جزءا من اللفظ  
 الفاعل كونه في الفعل فانه كما كان اللفظ جزءا من الفعل كونه في الفعل جزءا من الفعل فانه كما كان  
 راجعا لو كان اللفظ المسمى جزءا من اللفظ ولذا في المستقبل لا يمكن اختلافه بعارض وقد تكرر في ذلك  
 ان فاعل قد لم يربط فلا يكون جزءا لان ما باللفظ لا يختلف بالعارض ولكن يجب افراده سبب  
 الحرفين لا بد من ان يكون عن هذه الدلائل فاجاب عن الاول انه مخالف من استند به الفعل الاخر  
 بالفعل الاصل في حال اللفظ من الفعل استند بالفعل الى كونه بالفعل وهو ليس كونه بالفعل  
 المحذور بل جزء الفعل الاصل في معنى الثاني بالفرق بين اللفظين فان اللفظان الفعل به  
 ما يشار اليه جزء من اللفظ وافراده اسم الفاعل به ما يشار اليه حقيقة لان كل فعل من طرف وغيره

انما هو في قوله قدما المقرب او المتقرب ولا  
 البعوض ان الفعل قدما في اللفظ والربط ونسبة كونه الى فاعل ما هو من حيزه يحتاج الى طرفين في الفعل  
 معناه التقني ان كونه في اللفظ من اطلاق ان معنى الفعل مستقل لم يقيد باللفظ التقني وظري انه  
 غير موافق للتحقيق لان المعنى وان اختلف في طرفي اللفظ فالفعل ليس له كونه خارج من معنى  
 الفعل كما قد وقع في الحروف اليه لا تتران من اللفظ كالفاربه والمباذره والنجار فربما  
 معاني اسميه من حيثها الى ذلك الطرف من الطرف من اللفظ كما ينسب ما عرفت وطعام التقني من

انما هو في قوله قدما المقرب او المتقرب ولا

انما هو في قوله قدما المقرب او المتقرب ولا **قوله** والفعل كلمة تدل على معنى انه اسم ان المتقرب قد  
 البعوض ان الفعل قدما في اللفظ والربط ونسبة كونه الى فاعل ما هو من حيزه يحتاج الى طرفين في الفعل  
 معناه التقني ان كونه في اللفظ من اطلاق ان معنى الفعل مستقل لم يقيد باللفظ التقني وظري انه  
 غير موافق للتحقيق لان المعنى وان اختلف في طرفي اللفظ فالفعل ليس له كونه خارج من معنى  
 الفعل كما قد وقع في الحروف اليه لا تتران من اللفظ كالفاربه والمباذره والنجار فربما  
 معاني اسميه من حيثها الى ذلك الطرف من الطرف من اللفظ كما ينسب ما عرفت وطعام التقني من  
 علمه من افراده الفعل مضطرب وقسمهم فاقول انه من غيرهم من سبب الى ذلك من علمه بطريق الاخر  
 ولهم كونه دال على حيزه كما كان في الحروف بمقتضى السبب وقد ذكرنا بعضا اولها ان اللفظ يعلق  
 الفعل بالفعل وسلم ان الطرف لا يكون جزءا من الحروف فاما انهم يقولون ان اللفظ اسم  
 الفعل والمفعول باللفظ كما قرأنا في غير ان اللفظ الفعل صحيح وينبغي ان ليس جزءا من اللفظ  
 الفاعل كونه في الفعل فانه كما كان اللفظ جزءا من الفعل كونه في الفعل جزءا من الفعل فانه كما كان  
 راجعا لو كان اللفظ المسمى جزءا من اللفظ ولذا في المستقبل لا يمكن اختلافه بعارض وقد تكرر في ذلك  
 ان فاعل قد لم يربط فلا يكون جزءا لان ما باللفظ لا يختلف بالعارض ولكن يجب افراده سبب  
 الحرفين لا بد من ان يكون عن هذه الدلائل فاجاب عن الاول انه مخالف من استند به الفعل الاخر  
 بالفعل الاصل في حال اللفظ من الفعل استند بالفعل الى كونه بالفعل وهو ليس كونه بالفعل  
 المحذور بل جزء الفعل الاصل في معنى الثاني بالفرق بين اللفظين فان اللفظان الفعل به  
 ما يشار اليه جزء من اللفظ وافراده اسم الفاعل به ما يشار اليه حقيقة لان كل فعل من طرف وغيره



















کمال ابتداء مع خصوصه کائنات لفظ عرب و مضاعف بالعلی

المعنى واسما على ما اقراؤه وهو كونه  
بعض الحقيقي من الوجود الموضوع  
الى فاعل

المصنف















و حاصل جواب ان الاضافة القطعية فرع الاضافة المعترية لانها ملاطحة فيها من حرف الجواب الاضافة المعترية  
فانك اذا قلت عروضا رب زيد كنت ملاطحة الى خوف وان لم تقدره فكذلك اذا قلت عروضا رب زيد  
والمعترية ملاطحة فيها فقطه ومنه كانت اصلا وهي فرعها اولانا ذات فاعند بين وهي ذات واقوة فاصل  
فانه تركه كان واكثر في اولان المقابلة المعترية اقوى من المقابلة القطعية لان الاضافة لانه لا يمكن هذا واعلم ان حد  
بما يفاضل من حيث ان تعريف المصطلح الذي كان في حرف الجر ثم غير هذا المصطلح الى المصطلح الذي كان في  
المعترية والقطعية **قول** بان يخص في هذا بان يكون المصطلح مقصورا وحيث ان كان يخص بما كان في ما يخص  
وهو انهم وما كان في المقصور وحرف كسر كسر بالفتح اظهر ان المقصور لم يمتد الى ما كان في  
لذلك تركه انما كان في اصله بان كسر كسر **قول** انما هو في حرف الجر وعرفوه بان الاضافة ملزقة الى ما كان في  
حرف الاطلاق وهي الواو والياء والالف كما حصل من الاطلاق المعترية واكثره والعقبة كونه قد اتموا ما كان في الاضافة  
وقول في ان اصبت بعد اصحابي واقف في وجهه سببه قد لبس حجب الامة وسببه وجع من العقاب  
انما هو في حرف الجر ثم وهو انما يحصل بحرف الاطلاق لقوله في المعترية بان الاضافة ملزقة الى ما كان في  
في ما كان في حرف الجر ثم وهو انما يحصل بحرف الاطلاق لقوله في المعترية بان الاضافة ملزقة الى ما كان في  
في ما كان في حرف الجر ثم وهو انما يحصل بحرف الاطلاق لقوله في المعترية بان الاضافة ملزقة الى ما كان في  
في ما كان في حرف الجر ثم وهو انما يحصل بحرف الاطلاق لقوله في المعترية بان الاضافة ملزقة الى ما كان في

۱۲۸

1

[illegible]

٧٦



واجبا الى الاسم كمن علم غير ما يشترطه فكانه قال والاسم والى نوع الاسم ومختلف من خواص  
 الزاده قولك والاسم قولك التسمية ليس ان التسمية المعلوم كما عرفت على الاسم  
 باضافته فترفعه فترفعه ومن خواصه الاسماء واليه الفخر فراه في الاسم هو من خواصه لا يوجد فيه  
 لان مراده من ان الاسماء واليه التسمية الاسم هو من خواصه الاسم حتى يكون الحكم على الفاعلة وفاعلة  
 التسمية منها التسمية على الحكم كذا يقال من خواصه على الحكم شيئا الذي هو مدرك من لا يفهم من غيره  
 لان التسمية المقتضية من خواصه كان الفعل وضع الخ يعني ان العرب لاحظت من الفعل وضعه  
 مستان الى امر وطلبه وهذا هو المصدر المطلق والافعال لا توفى المسند والمصدر اليه لانه المطلق  
 به **قول** لانه ما هو الاصل في التسمية والتخصيص كلام زيد وعلم زيد واما ان  
 خواص الاسم كما عرفت في الاسم التوحيدي ومن خواصه التخصيف وهو ما يعرف التوحيدي  
 كضارب زيد او ان يوصف نفسه من تولى التسمية وجمع كضارب زيد وضارب زيد والتوحيدي لا يدرى على  
 كما عرفت ولا يقين ولا يجمع من كيف نونه واما كذا يقال ولا يدرى من فهو تسمية وجمع الضمير لا يفهم والتخصيف  
 في كذا كمن الوجه محمول عليه في الباب **قول** وانما مراده ان ملاحظة اللفظ يقتضي الفهم في كلام  
 شامل للمصنف والمصنف اليه وملاحظة ما يتبين قول المصنف والحكم الاضافة يقتضي تخصيصه بالبناء كذا  
 منه كلفاء المذكورة **قول** الفعل او الجملة اه انما هو الى الكلام الواقع فيه فذهب المصنف الى ان  
 المصنف اليه هو الفعل فذهب الخرون الى انه هو الجملة وانما هو كجملة حلالا للمصنف اليه منها هذا  
 على المصنف اليه فتركت التسمية رضى الحاج امير فانه الجملة الاسمية بالانفاق **قول** اي يوم يقع  
 الصادق في المصنف اليه الحقيقة هو المصدر الممدول عليه بالفعل والذليل عليه توفى المصنف من خواصه

الاسماء الى خواصها التي هي الاسماء  
 وتبين ان خواصها تختلف باختلاف  
 المعنى والمصدر

من التوحيدي كالتسمية يوم قدم زيد محمدا والدار وفاق محمدا صفة اليوم وهو كقولك فاعلم ان التوحيدي  
 من قبل المصدر المعروف بالحق فانه الى العلم فانه واعلم ان الحكم فانه قد جمع بين التوحيدي حيث قال واعلم ان  
 المصنف اليه فاعلم ان يوم قدم زيد محمدا الفعلية كان الاسمية فتركت التسمية رضى الحاج امير المصنف اليه  
 واما حيث بينت ان المصدر هو المصنف اليه فاعلم ان المصنف اليه مطلقا سواء كان به المصنف والمصنف اليه  
 النسبة التي بينهما وفي اختصاصها بالاسم ان يكون طرفا **قول** فان مرادنا من التسمية الى الفعلية  
 فان العلم ليس به **قول** اي الاسم في نفسه فانه ما كان يقتضيه من قول المصنف وهو اسم  
 وضرب ووفد وما يرضى لك تقدير لفظنا **قول** هو المصنف اليه **قول** هو المصنف اليه  
 من الادب بين الاطراف والادب اليه **قول** هو المصنف اليه **قول** هو المصنف اليه  
 بالادب والبيان ما خزن اليه وهو القرار وعدم من به لئلا يحكم المصنف اليه **قول** فاعلم  
 التخصيف والاسم الممدول على **قول** هو المصنف اليه **قول** هو المصنف اليه  
 وكذا جمع الممدول في خبره في تعريف الاسم **قول** اي الاسم الممدول مع غيره اه الغرض من هذا الكلام هو دفع  
 امر ارض الشارع الرضى ومصلحة ان المركب يطلق على احد الطرفين بالبناء الى الآخر ومجربا المطلق المزدوج  
 على اثنين او على مجموعهما واما المصنف اليه الاول مع ان يستعمل في ان يستعمل في اللفظ المشتركة لا يقتضي كونه  
 فضلا عن ان يكون المقصود منها مع غير مشتركة ولو سلمنا هذا لكان ان كل مركب مع غيره موصلا  
 الى ان كان مركبا مع عامله وحاصل الادب ان استعمال اللفظ المشتركة في الحكم وموجب ما قرينة وهي  
 هنا موجودة لان المصنف اليه هو المصنف اليه من اسمها الاسم والاسم لا يكون مركبا  
 بالبناء الثاني فلا يقع الاخر اطلاقه الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لانه البناء مع غيره

وبه















عدم معرفة من فوجي مثل هذه التسمية وان فهم لما يفهمه الكواشي وهذه الرسالة انما وضعت لتعليم  
 السبيل وبين المتشبهين بغيره لا نظر في وضو لا مقدا ولا تبعا وهم حسن **قوله** فالعلم فيه اذ عرفت ان  
 ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان العلم فيه **قوله** كبدل الاختلاف اه ان قبل لم يسهل الدلالة الى الاختلاف  
 مع ان الاعراب الدال على المعاني عند الله انما هي في الاختلاف انما هي في الاختلاف كما ذهب  
 اليه جمهوره لان الاختلاف امر لا يتحقق بغيره فخرجت من ايرادها بقليل لما كانت الدلالة على المعاني مستندة  
 الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان الاختلاف البهيم دال على المعاني حسب الاشارة الى هذه الاخرى ايضا  
**قوله** الفاعلية اه في قوله تعالى الروح الرض حيث فسر المعاني الاسم عدة وفصله كما واسطة الحروف  
 بواسطة **قوله** والعزوة على حقيقة اسم الفاعل الاعراب بالقرسب حيث يتكررن خبرا وخبره دينا  
 على انما روح الهندى حيث ذهب الى ان المعروفة على حقيقة اسم المفعول الى ان الاسماء مشتقة من المعاني  
 انما انقضت الاعراب باقتضاها على ما ذهب اليه على الاسم فخرجت الى ما يكره من هذه التواريخ الا انما لا يثبت  
 مودعة للاسماء فنداح ان المردى على المعاني **قوله** على تضييق اه انه يقتضي ان تتركب كل كلمة من  
 احدى الالف على كذا من لوازم العقل الثانية فمما قد اترتب الاعراب على معنى الاستيعاد والاعلية كذا  
 الياء المستندة والالف الاعرابية الالف المستندة فخصها بقصد اى تضاد تلك المعاني فان الفاعلية  
 من القوة والمفعولية من الضلعة واختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب **قوله** بسببها اى بسبب العلم  
 فوضع اصل الاعراب اه هذا وضع اعراضنا لكلام السابق تعريفا له فذكر من فوجت فادناه اوت  
 انما الى آخر الكلام ان وضع الاعراب للاختلاف المعاني مع ان عبارة المعاني ان وضع الاعراب للدلالة  
 على نفس المعاني لا على اختلافها وحاصل ما اجاب ان وضع اصل الاعراب غير ما خوذ من حيثية الاختلاف

انما يثبت اسم فاعلة  
 بغيره ولا يثبت  
 بغيره ولا يثبت

للمدلالة على تلك المعاني والاعرابية فكل اختلاف تلك المعاني وكل المعاني من معاني المعاني فانه  
 قال الاعراب كونه او وجوده اختلف افعه بديل على المعاني فان حلت الدال هو كونه دهر كونه حزين  
 من قيد الاختلاف فمما هو السبق الاول وان اخذ من مقيد البقية هو السبق الثاني في فحانه قال كونه وحرف  
 المقيدان بالاختلاف بديان على المعاني المختلفة **قوله** الا جعل الاعراب اى مطلق الاعراب سواء كانا وحرف  
 امثلهما اول فظهر دما ان في فلان الحروف الضرورية لم تكن للاعراب لما كان آخر الحروف مكان الآخر  
 عرفه جازا اوله لا يقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد الكل لان الاخر في حكم الكل **قوله** يا صنف اى صنف  
 المسعى اى الفاعلية والمفعولية والاضافة ذهب اليه لان هذه معاني الالف والظلال على الاعراب ان الدال  
 على الوصف بعد الموصوف **قوله** او مبرهت بى وقيل اذ كان في آخر الاسم به التثنية فان كانت محوطة  
 الى الابد فسمى اعرابا ما هو من قولهم امره عروب اى محبوبة **قوله** اعراب الاسم لاطلاق الاعراب فانه امره لم يدخل  
 الحرف والدليل على القيد انه في صحت الاسم **قوله** عاتية اشار به الى بيان مجموع قوله من والظن هو خروجه  
 فصح حكمه على المعنى لان الرفع الوصف متلا بسبب انما يكون العطف مقدمات على كل طاني فثبت اليقظ  
 وبعده ان على طريقة جمهوره دما على طريقة الرخس وهو انى اخرنا باسم ان الحروف الدالة الفاعلية مستندة  
 ان كان ملا حادثة الى مثل على التقدير وقد سبق الكلام من قبله فارجع اليه **قوله** من ذهب جوسى الرفع  
 لا ارتفاع الشق السبق عند التفظير او الرفع من جهة بى اى محبوبة بوسى الضم لتضاد شقين على حالهما  
 من التفظير او لا يذهب الغضنة الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام بوسى الحرف لان عامله هو الفعل الى  
 الاسم اولان الشق السبق تجزى الى اسفل عند التفظير **قوله** الاعرابية هذا على مدب السجدي والمقصود  
 على مدب كقولهم والربع الزم **قوله** في حركات البيانية اى في السكون **قوله** على فله بغيره بغيره بغيره















انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض النحاة الى ان مثل علامي ليس محبوبا وليس من شرط آخوه، بل انما هو  
الاعراب والباسم صفات لا فرق بينهما ان مثل هذا التامع لا يخرج عن كونها افعالا التامعا افعال محبوبت فانه  
مع كونها منزهة عن التامع افعال الاعراب فلهذا الاول منه **قوله** مطلقا حال من صدر في الكاف والعامل  
فيه الفعل المفعول من الكلام وهو مقتضى **قوله** في خبر الزمعي انه اشارة الى ان قول مطلقا قيد لصاحب الكلام وان كان  
قاعدة التعميم تخصه بعلامي اذ قد قال ان مثل علامي محبوب لفظا في حال محو **قوله** في حال التامع والجملة اشارة الى  
ان قول المصنف هذا من احوط الاستقلال لا لاجل كونه اشارة الى انه لا يوجب زيادة واحدة من الكاف ونحوه والاصل  
عدم الزيادة **قوله** في تقدير الاعراب للاستقلال المقصود بهذه الكلام بان المراد المصنف تقديره ان هذا الاعراب  
للاستقلال في كون الاعراب محبوبا وقد يكون في الاعراب ما يكون لا يستغنى عنه جميع الاعراب تقديره في خبره على المصنف  
انه ترك بعض الاعراب كمال الاعراب التقدير في هذا الاصل الفتح كافي للاسعاد انتهى وجميع المذكر المضاف الى الاسم  
المعروف بالاسم فانه افعال محبة هي ذلك فانه صالح التوضيح وانما هي الاعراب تقديره **قوله** علم في علمه الزمعي علمه  
المراد ما يدل منها قول الفاضل الجليل في كتابه في النسخة في قوله لا ان الباء الاولى في خبره عوضا عن الواو واما  
كان عوضا عن ذكر اسم لفظا لا تقديره لان المعنى كالمعنى من ليس به اعراب **قوله** وقد يكون الاعراب ما يكون اشارة  
ملاحظة الى ان الاعراب في الاعراب عدة ولان ما كان **قوله** اي في جملة الاعراب من حيث هو اعراب فانه مع تعدد مرجعها راجع  
الى المذكر **قوله** في تقدير الاعراب والاستقلال في خبره راجع الى ان المذكر من الاعراب المستقل والاستقلال  
لان ما ذكره الاستقلال في خبره لان الاعراب ما سوى ما ذكره من الاعراب تقديره ايضا كالتقدير **قوله** ولما ذكرنا  
تفصيل المبرر بان اعرابا ثبت في المصنف مما قبله ومنه ذكر المصنف وتذكر المصنف **قوله** وكان في المصنف  
اقبل في فعل الزاد لان شرطه ومعاينة ان ذكره عرف ان كل ما كان انتهى انما هو حجة شريفة كان اقل الزاد

الف

فوقه عطف على قوله تعالى على قافى كما هو قوله الف ربح الهند ٣

۱۰۰

میرزا کاٹھن

**قوله** والحق توغير أي من تعريف الحروف لأن الاشتقاق جنداً **قوله** رسم معرب جمل من معرفة  
لامرؤن فلما برز تعريف الحروف من الاستدلال كان فعل التعريف وإن الصيغ إلى المعرفة لتوكلها في الاستدلال  
وكان فعل فعل فصيلاً جبراً كونه **قوله** مؤثران ما جاءها استاءة إلى خارج مثل جلي وصاحب أو فعل  
على القسم الأول لأنه وإن أجمع فبطلت الاستاءة بسبب مؤثرين غير المؤثرين في الاستاءة وعلى القسم الثاني  
**قوله** وسبب سببها استاءة إلى أن العلبي لا يفرق إلا في وجوب الكسر والتسوية ما لم يظن بها السبب  
والأركان كونه معروف بالاعتقاف وليس كذلك **قوله** مجمع حافى بعد غير السببي الموصى به هذا الكلام الراد على  
الفصل المنع لأنه قال في ما جاز إلى العلبي لا العمل لأن كل واحدة علبة لا عمل وجاز الرد إلى الضمير  
راجع إلى العلبي النسب إلا أن العطف مقدم على الحكم فكأنه عطف أولاً بعد ما على معنى ثم حكم الصحيح على المعنى  
بأنه جاز المنع الضمير لفظ مجموع بالكون كجمل من في السببي لأن الحرف مقدم كما هو معنى الفصل  
وإن معرفت الكلام سابقاً فراجع إلى **قوله** فعل عنه وليس سببه أول السببي موانع الحروف في حالها فثبت  
ثبات في معرفت سببها إلى الاعتقاف فثبت أن الحروف سبباً جبراً بدليله وهو كونه سبباً الأولى في تعريف الحروف  
لأنه يكون ما جاءها خروج ما قبله كونه معارفاً **قوله** من قبله الف لولا أنه الضمير الضمير الثاني **قوله** وسبب مؤثر استاءة  
إلى أن العمل فاعل المعنى يرجع كونه صاحب حال وإلى أن حاصل الحال فعل مقدم مفهوم من المقام لأن في هذا موانع  
الحروف لا يفهم منه هذا التوضيح أنه لأن قوله في قبله الف كلام متعلق لا يتعلق به ما قبله في باب كونه الضمير  
الزيادة وحاصل المعنى جميع الحروف حاككون الحروف الزائدة ومنها الحروف متروكة يكون الضمير حاصلته  
فيها والضمير يرجع إلى الزيادة الألف على هذا الضمير معلوم لأن الطرف من قبلها لا بد له من متعلق ما ما **قوله**  
منها حافى من جنس قوله لأنه لا بد لها عليه **قوله** ونفعل الألف أه أي أن كان الألف متقدماً على مكان الحروف

٢٢

وقام











ای المنسوبة ال ۴

من غير المنقوف

ادعوت

10











مكتبة المصطفى بن عبد الله

五

محمد بن عبد الله بن محمد







[illegible]

الحمد لله

كمال المحبوب لا يقتضيه خبر صدقاني فان صيته مستحق لجميع خبره ما مع انه معروف بالواجب ظاهر **قوله** كماله فزارته اي  
 ان يخرج الى الافراغ لانه جميع انه معروف **قوله** فزارته فزارته وهو محبوب قال الفاضل العنبري هو علم **قوله** والساورة  
 فنصرف وهرنا نزال استشكله بعض الفاضل وهو ان النسب ان يتبعه الفخر فيقول فزارته فنصرف والظاهر  
 والمقام ليس مقام السامع لانه مقام تفصيل وحده لا اشكال ان شرفه من الفخر يعني فهو الى ان كان الفاضل  
 لا تملك بالعبودية لانه راداة على التسمية وجود العلم اراد ابطاله فنسقط اوله ان يكون غيرك وان كان فينا نور واما  
 فزارته اي سهراني من شتي فزارته فنصرف على ما اخبره بسبب ربي في قوله السامرية فطلق وقد تقدم الكلام فيه  
 ويمكن ان ين ان مساجد ومصالح بعد بيان له من كان قال مساجد ومصالح غير معروف واما فزارته فنصرف  
**قوله** واما مصالح على مصحوب على كماله لاني فصار جميع ان شرفه ووجهه انما ملك وكان السامرية فزارته فزارته  
 عليه وجزء بعضهم ان يكون حاله من المستغنى غير معروف ودار ان يقدم معمول ما اضيف اليه غير اذ اطلق جميع النفي  
 فانه في قوة لا وفي كلف **قوله** فليكن على الواحد والكثير المطلق على التفسير ليس كالمطلق لجميع عرب واحد فهو ايضا  
 حجية **قوله** كما كلفتني به بهذا على ما تروى على عبارة الله من ان نسخ العرف المحببة الاصيلة لا تكون متوقفا على الجمع  
 على هذا قول الله لانه تليل المحذوف **قوله** انني الصبغة ان في شية الضمعي الى الثاني والصبغة هو الذكر وجميع  
 وكسر حاء وسر عين انتهى **قوله** والا لكان بعد الشك في معرفة على ما ذهب اليه العلم في قوله وما فيه علمية ثمرة اذا كسر  
 حرف وان كان فيه خلاف **قوله** فليس علمه بل انما في شية المتوقفة عن آغا وان كان في نفسه كما خرج من  
 العرف والظاهر **قوله** تعصبت اي تعصبت وهذا التفسير اشارة الى وجه تقديم المص كتب فصار على سواد غير لا يظن  
 سبب آخر المقصود من هذا الكلام وكلام صاحب الترخيب حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علم من  
 العرف فخره فان محض العلم ان راداة على التسمية المذكورة **قوله** فليكن كما رستني انما قال كان لان السرة والـ















في ضرب الفعل فانما خرج بغير قيد فافضل من الذي لم يعمد اليه البند الاول من المشايخ لفظه جريب وانه كان  
 انظر **قوله** من التثنية هو الزاد واجعل على الغرض كما جاء في قوله وفسرها في سبعة **قوله** يزداد ما في الفاعل من علمه بمرحلة  
 شرفا من حيث الفعل **قوله** وفسرها في سبعة وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة  
 وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة  
 سبعة ولم يخل من الفعل في الاسم لعدم استعمالها فعله وحامل الرباب انما هما بغيره فقلت ان العربية والافريقية  
 المذكورة متروكة كون ذلك الاسم من اللغة العربية ويقع وجوه مثل انه لا يشك في انهما في وزن الفعل بالفضل فانه في سبعة  
 للغة في وزن الفعل **قوله** وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة  
 فقلت فقلت لعدم ذلك اما على الواصل وحده في الاسم او على التثنية **قوله** وفسرها في سبعة **قوله** وفسرها في سبعة  
 المعروف كان من الفعل متروكة التثنية وانما هي جلا وطلاع التثنية في الفعل المتروكة في حال من الازمنة والافريقية في  
 لانه شغل على الزاد ان من اجل جلا وطلاع التثنية في الفعل المتروكة في حال من الازمنة والافريقية في  
 اجمع العرب على حرف كنهانه من اجل من قوله في كنهانه من اجل من قوله في كنهانه من اجل من قوله في كنهانه  
 بقرينة القابلة فان من هذا الاسم افضل وجوه في الاسم التثنية افضل لان كل فعل في وزن الاولان والعرب على من  
 افضل التثنية ومن الاولان والعرب على من افضل جلا وطلاع التثنية في الفعل المتروكة في حال من الازمنة والافريقية في  
 من معنى الا في التثنية كافي في واو ارب لانه كما علم من كنهانه من اجل من قوله في كنهانه من اجل من قوله في كنهانه  
 بين النسخين لانه من وجوه في قوله في كنهانه من اجل من قوله في كنهانه من اجل من قوله في كنهانه  
 سابقا لان في التثنية كافي في واو ارب لانه كما علم من كنهانه من اجل من قوله في كنهانه من اجل من قوله في كنهانه  
 وقد عرفت ان التثنية كافي في واو ارب لانه كما علم من كنهانه من اجل من قوله في كنهانه من اجل من قوله في كنهانه

[illegible]



[illegible]



[illegible]

النسبة على المراد احدى المادتين بشرط انتفاء الاخره لا المادتين بشرط حتى يتصل بمجردهما على ان تحقق  
الابن فيحين تحقق احدهما في ضمنها الا ان مع تحقق الاخره لا مع انتفاء الاخره لا مع انتفاء الاخره لا مع انتفاء  
الاول وبهذا اتضح الكلام في هذه المقام ولا تقتضي الى ما قال بعض اهل الكواشي قد شبهت في ان  
**قول** من حيث هو ب فان الاسم الذي فيه العلمية والذاتية او انكرت العلمية والذاتية  
فيما قاله السبب وكونه مع في نوع العرف يزول منه والعلية فلذا ان لم يبق فيجب  
بوجوب العلم الا في ما يمكن اجتناب من العلل العلمية والذاتية والنجس والتركيب والالف  
الزحل كما في اذرباكان ويزول تأثير الحجج يزول والعلية لان الشرط لا يزول بدون الشرط **قول** امر من  
يصح مثل **قول** امر من تحقق لا يفي ما في من اللطافة **قول** صحت بكسرين من صحت بصحت بكسرين  
لان يكون قد يكون قد جاز على هذا وان لم يشتر او لم يصح صحت بصحت بكسرين لكني جاز كبر الهرة  
لان لم يشتر هذه القاعدة قال الفاضل الخي صحت علم الفطرة سبب حفظ صحت صحتين صحتين في حفظ  
فيها بحيث يبر كل صاحب بصحت ولا يمكن حفظ لسانه عن الخط من الاضطراب صحت حفظ لسانه عن الخط  
ان هذه الكلام من قبل الممثل **قول** خالف سبب لا يقتضي نقل علم الفطر من ان سبب فاسد هو الفاعل وهو سبب  
في الجاهل وهو سبب امام الفاعل وهو غير فاعل في الفاعل ان كان صاحب رغبة في الفاعل كيف لو اراه صدره  
على اختياره صحت فعمل سبب في الفاعل وهو سبب في ذلك ما ذكر انه مركب من اسم وصوت **قول** ولما كان قول التسمية  
او لا نقل الفاضل المسمى من بعض الشرائح حيث قال قبل الاول في رفع الاختصاص لان سببها سببها وكونه الخلق  
لا الامتداد في قوله **قول** لا ذكره من القاعدة ان قوله وما فيه علمية منزلة او انكره **قول** انكره على الكل فاعلم  
قلت جاز القوم اجعلهم قد جاز القوم كلهم لو كان مجتهد ام لا وصفية ضعيفة في سبب علمية الاستيعاب







**قوله** اي اسم يستعملان الكلام في مرفوعة الاسم ما في مرفوعة الاسم كونه المسمى فاعلا شارة الى ان المياء  
 في الفاعلية مصدرية **قوله** ان يكون موصوفا اي كالمعروف بها فان الحركات والحروف اللازمة وان لم يكن  
 او صافا فاعلمه منبه بها ليدرك استقلالها وبعينها الاسم الموصوب **قوله** ولا تترك ان الاسم المعروف بها  
 لما كان في مرفوعة المسمى يستعمل الاسم عليه بين المرفوع المسمى والاستعمال الاسم في هذا الكلام  
 في المرفوعة المستعمل في المرفوع جازم استعمال على المرفوع لفظا وعدم المرفوع المسمى على انه لا يكون الا في المسمى  
 والمرفوعة من انما الموصوب وحمل الجازم عن الفاعل اذا كان ضميرا او ظاهرا على التفضل والتأخر في نظرنا الى  
 ان الفاعل واذا كان كما يكون من الاسماء الموصوبة ويكون من المبيات ايضا بل تفاوت والجملة ايضا كما  
 يكون من الفاعل الموصوب يكون عن الفاعل المسمى ايضا وكذا في اخواته ولا كان المسمى يقع فاعلا وحمل فاعل  
 مرفوع فلا بد ان يكون المسمى مرفوعا فاعلا مرفوعا على وجه يصدق على المسمى المرفوع ايضا وحمله مستقلا على المرفوع المسمى  
 ولا يحمل المرفوع شحاسا من الموصوب بل يحمله فيه الاسم لانه ان يكون اعم من ظاهره المسمى المرفوع والذو هو  
 تخصيص الفاعل المستعمل **قوله** في الفاعل جواب شرط كدفع اي وانزوت هذا مقول من الفاعل او  
 مما يستعمل رجب فرب المرجح كالجواب الاول موافقة لغيره **قوله** التي هي اصل الجمل وان كانت اصلا لان الوضوح  
 الناعم من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه لا يلزم بوضع اللاه جازم ولان التركيب فيها منه وانما راجع  
 احد الجملين وهو الفعل بالاقوال والاولى لانها تشمل الحروف والاشياء وصفا بغيرها في غير جازم الى حوسيلة  
 مارة فلهذا لا يستعمل فان التسمية بالاولى والاولى هي التي كانت اذ كانت في المسمى فان التسمية في  
 الجملة لا تستعمل انما هو بسبب التسمية **قوله** ولان عامله اقوى قوة المسمى فيبقى قوة الازدواج وقوة  
 عامله لفظي وحسوس اي الفعل بخلاف عامل المسمى فانه مضمون في حواس ولا يثبت على عامل المسمى

او ادخل على المسمى في مرفوعة الاسم ما في مرفوعة الاسم كونه المسمى فاعلا شارة الى ان المياء  
 في الفاعلية مصدرية **قوله** ان يكون موصوفا اي كالمعروف بها فان الحركات والحروف اللازمة وان لم يكن  
 او صافا فاعلمه منبه بها ليدرك استقلالها وبعينها الاسم الموصوب **قوله** ولا تترك ان الاسم المعروف بها  
 لما كان في مرفوعة المسمى يستعمل الاسم عليه بين المرفوع المسمى والاستعمال الاسم في هذا الكلام  
 في المرفوعة المستعمل في المرفوع جازم استعمال على المرفوع لفظا وعدم المرفوع المسمى على انه لا يكون الا في المسمى  
 والمرفوعة من انما الموصوب وحمل الجازم عن الفاعل اذا كان ضميرا او ظاهرا على التفضل والتأخر في نظرنا الى  
 ان الفاعل واذا كان كما يكون من الاسماء الموصوبة ويكون من المبيات ايضا بل تفاوت والجملة ايضا كما  
 يكون من الفاعل الموصوب يكون عن الفاعل المسمى ايضا وكذا في اخواته ولا كان المسمى يقع فاعلا وحمل فاعل  
 مرفوع فلا بد ان يكون المسمى مرفوعا فاعلا مرفوعا على وجه يصدق على المسمى المرفوع ايضا وحمله مستقلا على المرفوع المسمى  
 ولا يحمل المرفوع شحاسا من الموصوب بل يحمله فيه الاسم لانه ان يكون اعم من ظاهره المسمى المرفوع والذو هو  
 تخصيص الفاعل المستعمل **قوله** في الفاعل جواب شرط كدفع اي وانزوت هذا مقول من الفاعل او  
 مما يستعمل رجب فرب المرجح كالجواب الاول موافقة لغيره **قوله** التي هي اصل الجمل وان كانت اصلا لان الوضوح  
 الناعم من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه لا يلزم بوضع اللاه جازم ولان التركيب فيها منه وانما راجع  
 احد الجملين وهو الفعل بالاقوال والاولى لانها تشمل الحروف والاشياء وصفا بغيرها في غير جازم الى حوسيلة  
 مارة فلهذا لا يستعمل فان التسمية بالاولى والاولى هي التي كانت اذ كانت في المسمى فان التسمية في  
 الجملة لا تستعمل انما هو بسبب التسمية **قوله** ولان عامله اقوى قوة المسمى فيبقى قوة الازدواج وقوة  
 عامله لفظي وحسوس اي الفعل بخلاف عامل المسمى فانه مضمون في حواس ولا يثبت على عامل المسمى

او ادخل على المسمى في مرفوعة الاسم ما في مرفوعة الاسم كونه المسمى فاعلا شارة الى ان المياء  
 في الفاعلية مصدرية **قوله** ان يكون موصوفا اي كالمعروف بها فان الحركات والحروف اللازمة وان لم يكن  
 او صافا فاعلمه منبه بها ليدرك استقلالها وبعينها الاسم الموصوب **قوله** ولا تترك ان الاسم المعروف بها  
 لما كان في مرفوعة المسمى يستعمل الاسم عليه بين المرفوع المسمى والاستعمال الاسم في هذا الكلام  
 في المرفوعة المستعمل في المرفوع جازم استعمال على المرفوع لفظا وعدم المرفوع المسمى على انه لا يكون الا في المسمى  
 والمرفوعة من انما الموصوب وحمل الجازم عن الفاعل اذا كان ضميرا او ظاهرا على التفضل والتأخر في نظرنا الى  
 ان الفاعل واذا كان كما يكون من الاسماء الموصوبة ويكون من المبيات ايضا بل تفاوت والجملة ايضا كما  
 يكون من الفاعل الموصوب يكون عن الفاعل المسمى ايضا وكذا في اخواته ولا كان المسمى يقع فاعلا وحمل فاعل  
 مرفوع فلا بد ان يكون المسمى مرفوعا فاعلا مرفوعا على وجه يصدق على المسمى المرفوع ايضا وحمله مستقلا على المرفوع المسمى  
 ولا يحمل المرفوع شحاسا من الموصوب بل يحمله فيه الاسم لانه ان يكون اعم من ظاهره المسمى المرفوع والذو هو  
 تخصيص الفاعل المستعمل **قوله** في الفاعل جواب شرط كدفع اي وانزوت هذا مقول من الفاعل او  
 مما يستعمل رجب فرب المرجح كالجواب الاول موافقة لغيره **قوله** التي هي اصل الجمل وان كانت اصلا لان الوضوح  
 الناعم من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه لا يلزم بوضع اللاه جازم ولان التركيب فيها منه وانما راجع  
 احد الجملين وهو الفعل بالاقوال والاولى لانها تشمل الحروف والاشياء وصفا بغيرها في غير جازم الى حوسيلة  
 مارة فلهذا لا يستعمل فان التسمية بالاولى والاولى هي التي كانت اذ كانت في المسمى فان التسمية في  
 الجملة لا تستعمل انما هو بسبب التسمية **قوله** ولان عامله اقوى قوة المسمى فيبقى قوة الازدواج وقوة  
 عامله لفظي وحسوس اي الفعل بخلاف عامل المسمى فانه مضمون في حواس ولا يثبت على عامل المسمى



الزَّيَّاعُ

الخ فالعلامة لا تسمى خلافه **قوله** اي ما ينبغي ان الفاعل اه الاصل في اللغة ما ينبغي عليه شيء وفي العرف ما ينبغي  
 القادة كمنع كائنه الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي انما هو كمنع في الرفع وقد يطلق في العرف ما ينبغي  
 الاول وما ينبغي ان يكون عليه شيء كائنه الاصل في الرفع ان يرفع ما ينبغي ان يرفع في ثباته ولا يرفع  
 ثقله كائنه ووجهه والتشريع صدر على هذه المقتضى اذ لو جعل على الاول المرفوع من غير ان يرفع الاصل وفي لغة الاصل  
 غير جائزة مع الجواب بانهم الاصل هذه المقتضى اما ان يرفع ما ينبغي ان يرفع الواجب يكون في معرفة وجوب تقدير المفعول واخلا  
 تحت الاصل واما ان يرفع الاصل في الفعل غير الواجب فيكون على خلاف الاصل **قوله** ان لم يخرج ما  
 كقصد المحرر وكذا ما في باب وجوب تقدير المفعول على الفاعل ولو ترك قولان يخرج مانع كان احسن لانه غير متم  
 مع وجود الخارج ليس الاصل في تقديره مع ان الاصل في تقديره مطلقا ولهذا في قول من حررت خلافا لاريد الفاعل فيضم  
 على المفعول **قوله** الفعل المنهية البر وصف الفعل كجبرته الى الفاعل بغيره على ان المرفوع لا يرفع الاصل  
 لانه الاصل في الفعل كجبرته الى الفاعل بغيره على ان المرفوع لا يرفع الاصل  
 واستعمل **قوله** من يرفع ان يقدم عليه ترأخ من مفعول لا يرفع من مفعول فان تقدم مفعول  
 مفعول الفعل على جميع الفعل والفعل لا يقع في احكام كون الفاعل على مفعول زيد مرتب **قوله** انما اختيار الفعل اليه  
 اختياره المفعول الى مفعول **قوله** فيها هو بغيره على واحد مفعول كمن الفاعل كالجواب لم يكن كالمفعول في خبره مع توالي  
 المفعول الرابع لان المفعول فصله ليس كجبره الفاعل **قوله** وانك غير جائزة ولا الاولى ولا لوروده في كلامه  
 قال ان لو كان كجبره الفاعل له راداه من الناس اقبل في قوله المرفوع في قوله بغيره في قوله كجبره الفاعل  
 ورفق به في الثاني في قوله بغيره في قوله كجبره الفاعل في قوله كجبره الفاعل في قوله كجبره الفاعل في قوله كجبره الفاعل  
 طابره مصعبا وغروا **قوله** كراد لو ساعد المحرر في تفسيره في قوله كجبره الفاعل في قوله كجبره الفاعل في قوله كجبره الفاعل



وكذا لا بد من حتى يخرج ان يكون زيد اسعد بالوجه الجواب ان كان الفاعل لا يكون له وجه مثل صادق البهائم  
 كذب جعفر صوابه كل احد في زيد والكواكب لا يعرض بها على القواعد العربية ولا يصح الا واصفها بالاصحى اعلم  
 مستند وجري في ما جرى في الفاعل المثال المذكور في الشرح واسد عوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير قيم  
 ان لا يصح في مثل ما على سري العبر على حسن العبر لا يحسن ان يبق المقصود وهو حاقبة تنافي برفح حواز ان  
 يكون حرف مذكور فيكون وكذا في ظاهره به المثال ورنج شبه ان المراد كذا كون المفعول الفاعل او الجواب انظر  
 الى الرتبة المذكورة فان شبهة المثال الترخيخ من كون الفاعل فاعلا لغيره هذه الفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا  
 لغيره الفاعل والمفعول انما يتاخر في المثال بحيث من خصوص المادة طلبا في دعوى الجواب **قول** فخر الصفي قيل  
 تمها يبع ان صوابه زيد مفعول فخر علقه على مفعول قبل الامر وقبل ذكر زيد يميز فخر الصفي قبل تمام **قول** فيصير  
 ام لان الاصل المذكور في ما بعد الا ان يكون في الفاعل او ذكرت مفعولا خاصا كذا ما عرفت زيد لا ما لا التزم  
 القول او الفاعل او ذكرت ترها عامين ليس فيما بعد الا ان لا يكون في المفعول او مفعولا لا كذا ما عرفت بالزيادة  
 وما عرفت احد الزيد في الفاعل وما عرفت الزيد وما عرفت الا ان لا يكون في المفعول وكذا اذا ذكرت مفعولا  
 مما عرفت كذا ما عرفت احد الزيد عروا او قدر ترها عامين ولم تذكر بها كذا ما عرفت الزيد عروا الى ما عرفت احرارها  
 الزيد عروا الى المشتبه غير متعلقين او ليس هناك غير ذلك المفعول العام مني متعلق بالفاعل المشتبه وكذا ان  
 غير ذلك المفعول العام مني متعلق بالمفعول المشتبه كمال حين ذكر ترها خاصين فيكون في ما عرفت الامر والامر  
 المفعول بالملقة مفعول على عروا والامر بالملقة مفعول على زيد عروا وكذا في مفعول مفعول مفعول مفعول  
 التي الامر لانه هذا ان استثنى اثنين ما داة واقية على عروا مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول  
 او الاصل في ان وفي حرف فلا يشترط شيئا لا على وجه البديل ولا على غيره فلا يتول على البديل ما سمي احد شيئا

وكذا لا بد من حتى يخرج ان يكون زيد اسعد بالوجه الجواب ان كان الفاعل لا يكون له وجه مثل صادق البهائم  
 كذب جعفر صوابه كل احد في زيد والكواكب لا يعرض بها على القواعد العربية ولا يصح الا واصفها بالاصحى اعلم  
 مستند وجري في ما جرى في الفاعل المثال المذكور في الشرح واسد عوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير قيم  
 ان لا يصح في مثل ما على سري العبر على حسن العبر لا يحسن ان يبق المقصود وهو حاقبة تنافي برفح حواز ان  
 يكون حرف مذكور فيكون وكذا في ظاهره به المثال ورنج شبه ان المراد كذا كون المفعول الفاعل او الجواب انظر  
 الى الرتبة المذكورة فان شبهة المثال الترخيخ من كون الفاعل فاعلا لغيره هذه الفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا  
 لغيره الفاعل والمفعول انما يتاخر في المثال بحيث من خصوص المادة طلبا في دعوى الجواب **قول** فخر الصفي قيل  
 تمها يبع ان صوابه زيد مفعول فخر علقه على مفعول قبل الامر وقبل ذكر زيد يميز فخر الصفي قبل تمام **قول** فيصير  
 ام لان الاصل المذكور في ما بعد الا ان يكون في الفاعل او ذكرت مفعولا خاصا كذا ما عرفت زيد لا ما لا التزم  
 القول او الفاعل او ذكرت ترها عامين ليس فيما بعد الا ان لا يكون في المفعول او مفعولا لا كذا ما عرفت بالزيادة  
 وما عرفت احد الزيد في الفاعل وما عرفت الزيد وما عرفت الا ان لا يكون في المفعول وكذا اذا ذكرت مفعولا  
 مما عرفت كذا ما عرفت احد الزيد عروا او قدر ترها عامين ولم تذكر بها كذا ما عرفت الزيد عروا الى ما عرفت احرارها  
 الزيد عروا الى المشتبه غير متعلقين او ليس هناك غير ذلك المفعول العام مني متعلق بالفاعل المشتبه وكذا ان  
 غير ذلك المفعول العام مني متعلق بالمفعول المشتبه كمال حين ذكر ترها خاصين فيكون في ما عرفت الامر والامر  
 المفعول بالملقة مفعول على عروا والامر بالملقة مفعول على زيد عروا وكذا في مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول  
 التي الامر لانه هذا ان استثنى اثنين ما داة واقية على عروا مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول  
 او الاصل في ان وفي حرف فلا يشترط شيئا لا على وجه البديل ولا على غيره فلا يتول على البديل ما سمي احد شيئا











**قوله** واما بعد انما يردى عنه ايضا فتعني ان الفاعل اعم الى الثاني واما الفاعل الاول  
بعد الاسم الظاهر **قوله** كافي صورة في قوله حسب يني اذا فتعني الفعل الثاني في المعقول والاول الفاعل  
ردى ايضا اعم الى الثاني واما الفاعل الاول بعد الاسم فتعني صورة الاول المردية في الصورة الثانية  
المردية عنه ومثل الثاني صورته اعم الى الثاني واما الفاعل الاول بعد الاسم فتعني صورة الثاني المردية  
**قوله** وروايتان في الرواية التي حمل الشارع عليها عبارة المتن نظيره ما اورده بعض الحكماء من ان عبارة  
المتن نظيره يمكن تطبيقها على جميع الروايات **قوله** ان يستغنى عنه مثل غرب واكرم زيد لا تقول  
مغرب واكرم زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قوله **قوله** كوحسبي مطلقا حسب زيد اسطفا فان  
حسبي حسب ما رغبنا في مطلق الاخر وعمل في حسب فوجب الظاهر ومفعول حسبي وهو مطلق الاول  
**قوله** ولا يجوز حذف مفعول حسب الى ان يكون المعقول الثاني في المذكور اما ما هو المشهور وذلك لكون  
مفعول المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعقول المعلوم في ذلك علمت زيدا فانما هو مصدر المفعول الثاني  
مضاف الى المفعول الاول اي علمت قيام زيد وجزء بعضهم حذف احد مفعولي ما لم يعلم منه قيام  
الغرض لان كل واحد منهما في الظاهر موصوب بما بعده فلا يراى في المفعول الثاني اعطيت وقد جاء  
في القرآن والسوق في المنة والتم ولا يحسن الذين يقولون بما اتمهم الله من فضل هو خيرهم  
اي يخلصهم هو خيرهم فحرف اولها وقال ان لا تلتفت على ما ذكرنا كنت انما طامعته وتشتي بالاعادة  
اي لا تلتفت او لا تحرف ثانيا **قوله** ولا يكفي انه جواب سؤال تقديره ان شرط التسامح ان يجمع  
كل واحد من الفعلين في الواقع بعد ما ذهبا ليس كذلك اذ لفظ مطلقا لا يصلح ان يكون  
مفعولا ثانيا للفعل الثاني فيكون مفعولا او يكون المعقول الثاني في معنى ذلك انما يفتقير لا يصلح

ان يكون

ان يكون مفعولا ثانيا كحسبي لا خلاف بينهما في كونها ظاهر عاين المفعول الاول وهو يجوز ان لا يمتد او  
والاصح ونظيره في الافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث **قوله** وذلك لان لم يجز له مدح او ذم  
لان لو شاع الشيء لم يمتدح فيه فيكون كونه الثابت في نفسه كسابق جوابها متفيا والمشي بينهما متفيا او انما  
الشيء ثابت وامتدح الثابت فيكون مسرورا في معية متفيا او هو ثابت سابق او هو وجوده لم يطلب الى  
قبيل كان طلب القبيل متفيا اذ هي متفيا في سابق جوازا وهي في السور لا في معية وطلب القبيل واحد المتفيا  
فيكون في الثابت في معنى كلام واحد ومنه الفارس ان واو لم يطلب لئلا يوحى لم يلزم ثبوت الطلب  
للقبيل اذ كانت مسبوحة معية وتكون في قبيل في ان غير طالب لم يضر من باب التسامح فتعني او هو ثبوت  
اعمال الفعل الاول لانه عمل غير اعمال الفعل الثاني في معية كمال الاول على ضعف وهو حدث الضمير  
ولم يطلب ولولا ان اعمال الاول اول ما انفردت الضمير فتعني مفعول والمحمول لا يصلح ان لا يتشابه  
فيه **قوله** اي مفعول ثلثه مثل هذا التعميم وعلى ذلك في الفرض حيث قال اي مفعول فعل الامر ليس في علمه مكان  
مثل الفعل على العمل او اورد ذكر **قوله** بعض النحاة هو علمه في المشرقة **قوله** كل مفعول واما لفظ كل فانه  
متاخر ولا يراى على الافراد والقصد في حقه التعريف هو حقيقة والمباينة غير ملائم الا ان الاداء والامور لم يمتدح او  
وان اضيف الفاعل الى المفعول في قوله فاعلم ان الفاعل اعم الى الثاني **قوله** لا بد من كونه  
لما لا يكون الفاعل فعلا للفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول ملاجل هذه الملازمة والملازمة هي الفاعل اعم الى  
**قوله** اذا كان عامه فلا يفرق في قول ان تميز الفعل ترك كان عامه شبه الفعل بالمعانية فخرطه اذا كان شبه الفعل  
ان في حقيقة شبه الفعل الى اسم المفعول **قوله** اي لما في الخبر قال الفاعل المسمى في انما باب ذكر العلم واداه  
لشبهه في كل مفعول مسمى في كل جابر عادل فانه في نظره ان الضمير المستتر بهما هو الماضي الموصول الى

فانما



لا الما في الجمل على ما لا يله منه كونه بطريق التبريد من فعل وكذا **قوله** يتناول مثل الفعل الى ما لا يله منه  
 الى فعل ويجعل ما يترتب على الفعل كانه حار في مثل **قوله** من جعلت الماء الفعلي يشبه التبريد الى  
 معقولين الاول منه من حيث انه في نفسه وبه لا يله تحريكه ولا يحركه افعال القلب بل يتناول مثل قولنا  
 جعلت زيدا فاعلا وانفردت عمر وداشع وكونك **قوله** كذا في جواب سؤال خبيره ان كون الشيء منسباً  
 منسباً الى جاز وواقع مثل العجي حركه به فان المصدر بانسبه الى الفعل منسباً الى ما لا يله في نفسه الى ان  
 الفعل اليه في علمه من غير منسب الى المصدر الى ما لا يله في نفسه منسباً الى المصدر وحاصل الجواب ان الخلق  
 اذا كانا معيناً في نفس المصدر الى ما لا يله في نفسه لان الكلام ما يتركب من المصدر وفيه فاعل الفعل الذي  
 يقرره وبنسب فاعل الفعل الى ما لا يله في نفسه لان المصدر في نفسه الفاعل المراد واما ان خردنا  
 فاعل الجاز ما يترتب من الفعل الى ما لا يله في نفسه كما اذا كان كونه وادى الفعلين مؤنثه فاعل زيدا فاعل لان التبريد يشبه الى انه  
 هو كونه الفاعل في الفعل الرضي اولى ان يكون في نفسه من الفعل مؤنثه فان اؤكروه واليه من رتبع مع الزام  
 كل من الفعلين كونه وكونه ما يكون ما كان في الاصل بعد ما كان منسباً الى كونه فاعل زيدا فاعل زيدا فاعل زيدا  
 ليس بقدره ان في على الاول في الزام كل واحد وهو في مركبه لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وكما  
 من قديم الفعل مقام الفاعل الى ان يبي الفعل لا فصل بل منسباً ان يرتفع الفعل ارتفاع الفاعل فقول علم زيدا  
 ابرك والفرج فاعل المعقولين والفرج فاعل هذا الفاعل ومنه حكمه كون الشيء في نفسه فاعل كونه فاعل كونه  
 كلام **قوله** فان الربوب والاختصاص في الربوبية حله بسبب حله بسبب الربوبية انسب بسبب فاعل الربوب  
 المشبه بالعلية فلما قيل ان كونه الربوب منسباً **قوله** كذا في ان كان مع الاسم فان المشبه بعلية وكونه  
 معقول لا يله هو اللام وهو لم يترتب الى المعقول بل واجاز ان يفسر في الكون ان في نفسه مع وجوده ومنه

اختاروا ما

ابو جعفر في قولنا ما كانا كجسدان ومنه قولنا من عود وولدت فقيرة جرد كسب بذكر كونه افعالا  
 فاعلم قوله ذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام دخول الفاعل في معنى العود من حيث  
 ان منسباً **قوله** الاول من باب اعطيت وكذا المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني لان الاول عالم في الثاني  
 معلوم **قوله** في الاصل فيها وهو كونها في المبدأ منسباً اليه ويكون المبدأ منسباً الى المبدأ وبنسبها في المبدأ منسباً الى المبدأ  
**قوله** في الاصل فيها وهو كونها في المبدأ منسباً اليه ويكون المبدأ منسباً الى المبدأ وبنسبها في المبدأ منسباً الى المبدأ  
 الى شيء والا فافهم من غير ما عرفت في قوله في الاصل فيها وهو كونها في المبدأ منسباً اليه ويكون المبدأ منسباً الى المبدأ  
 المبدأ في كل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً او تقديره لا يستلزم له ولا سنده في علمه من الاخر اذ في بان الخبير  
 علمي وبنسب المذهب هو كون المبدأ منسباً الى ما لا يله في نفسه منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ  
 بنفسه في السبب وبنسب سبب الى ان المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ  
 يتوافقان واختاروا الفاعل الاستمراري وقال بعضهم المبدأ او كان اسما يرتفع بسبب الخبر الى فاعل يعني  
 الكون في المبدأ او كان اسما يرتفع بسبب الخبر الى فاعل يعني الخبر الى فاعل يعني الخبر الى فاعل يعني الخبر الى  
 الى ان المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ  
 التطوير **قوله** في المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ  
 مراده هنا بان وجوده عامل اللفظي انسب الى ان حقيقة الخبرية غير مرادة هنا بان وجوده عامل اللفظي انسب الى ان حقيقة الخبرية  
 مراده غير لاهم كمن كان لا يله في المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ  
 الى ان المراد عدم وجوده عامل اللفظي في طريق السبب الكلي لا في السبب الكلي كما يترتب من هذا الجمع في الواصل  
 المراد بكونه اصل ان لا يله في المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ منسباً الى المبدأ

من المبدأ منسباً الى المبدأ



لفظه من معنى ملاك من غير تعريف البتة على غيبك فيه من غير ما ليس الا في اللفظ لا في الوجود  
 المتخيل باقيا على حاله بخلاف حذفك ان متلا من فركت ان ربه فاعلم انوات انما هو الاول عليه بان وفتحه  
 بوزن وكان الى بعده **قوله** كتر مني فانك اذا انت اقرني منكم كان معنى المذهب الى قولك منكم ام **قوله**  
 كما ولا ذلك ان النافذة قولك ان عارب الازدي **قوله** ونحن كونا عاربين من عاربين على  
 ان يكون ما من الاستغناء بين مفعول العارب ولو قال الازدي بعد النفي لكان افيد لانه في مفعول  
 بكونه ينفذ قول الشاعر غير ما عرف على من ينقص بالهمز ويجوز ان يكون ذلك لان فيه جريا احدا ان  
 غير متناه لا يفر له بل لما اضيف اليه فوقع يعني عن كثر وذلك لانه في معنى النفي والوصف محقق في اللفظ وهو  
 قوة المفعول به كانه قيل ما سوف على من ينقص صاحب الهمز ويجوز ان يكون غير ما سوف من الزيدان والناصب  
 عن الفعل الطرف في زمان ان غير مفعول والاصل من ينقص بالهمز ويجوز ان يكون غير ما سوف عليه ثم قد استغنى  
 ما بعد ما حذف من دون وصفه اعني ينقص بالهمز فعاد الضمير المحذوف على غير ما سوف في الثاني بالاسم  
 الظاهر كانه ثانيا انه غير محذوف وما سوف مصدر مفعول كالمسود والاداسم الفاعل والنصب  
 ان يراى على من ينقص هذه صفة وظهر انكار خلاف الظن والافاق في عذر زنا التغيير عن الوجه الاول ان من  
 ان ما سوف من القسم الثاني للبتة وانتقل اعرابه الى غير سبب كونه مفعولا **قوله** فخر من عند الناس  
 منكم افعه الاداء الى المذهب قال **قوله** لم تشبه لنا سياتنا من ان الفعل وشبهه او البتة الى الاسم  
 الفاعل لا في ولا في **قوله** والحمد لله الذي رب في الصفة الواحدة مفعول فاعل والاسم الفاعل  
 منها ما يجيبا فقلت في كتاب النوايب وهو ان الصفة في انكم الزيدان وكذا في حرف مبتدأ وانتم المظهر مقام  
 مفعول والتقدير ان ان الزيدان الزيدان فالاول مبتدأ والثاني خبره واما في حرف

حرف المبتدأ اعني الزيدان الاول للامانة في حيزه ثم حرف المضمر الذي في ان وعلمنا اني الالف  
 واقم الظاهر الى الزيدان الثاني مقامه نصا رافعا لم الزيدان وهو غير بعيد عن الصواب لان غاية ما فيه  
 حرف المبتدأ مع القرينة واقامة المظهر مقام المضمر وهما شيان وعلى مذهب المشهور يرجح ان الالف مبتدأ  
 مع وجود المفعول والقول بان الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول بان المبتدأ مبتدأ مع وجود المبتدأ  
 وكلها لا يقدح في البطان وكان المحقق الشريف يعرف المذهب المشهور وينزل هذا بيقين قول بوجود المبتدأ  
 بدون محذوف وانما جاءهم اليه للاصطلاح **قوله** المغير للصفة المذكورة وجه المخالفة ان الصفة السابقة اخذت  
 الظاهر بخلافها فاما ما رافقه لظاهره ومضمونه فافتت وافتت بعد النفي والاسم فقام **قوله** المبتدأ  
 الى المبتدأ في الصفة لانه في المبتدأ لكن ما يستند الى فاعله السامد وجري **قوله** او يحل البتة  
 يعني الى قال انما شئت مكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشبه المبتدأ اليه المذكورة تعريف المبتدأ مع  
 يظهر قول بانه في الا لا حافة اليه **قوله** يستند الى شيء كافي القسم الثاني من البتة او من البتة  
 شيء كافي القسم الاول من **قوله** اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه مواد فحق هذا في ضمن الوجوب  
 او بالاولوية فمع هذا يجوز ان يراد بالبتة وما يطلق عليه المبتدأ استنادا لا لقسمة فان القسم الثاني  
 فاق القسم الثاني من المبتدأ بكتب التعريف ما هو سادس المحرر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد  
 القسم الاول فقط اذا كانت الاشارة بمعنى الاولوية الغير البتة الى حذر الوجوب **قوله** لان المبتدأ  
 ذات فان اليه دليل جاز في الفاعل فينبغي ان يكون المبتدأ الفاعل في مفعول والواجب ان يقدم  
 الحكم على المبتدأ لكونه مفعولا في الحكم عليه ودرجته الفاعل قبل مرتبة المفعول **قوله** فكان قال







وفي أصل ان المقدّر هو الجملة لا الجزء الذي هو ظرف وظاهره ان في المقدّر ما حاصله هو ان التقدير  
 بمعنى التام بل والعرض فحق ان الطرف منزل ومفروض جاكونه صفة بجملة قال بعض الافاضل التقدير  
 بالنسبة الى ان التقدير هو ان يقدر بجملة غايته ان الكلام مفيد ان يكون الجملة كذا فانه ليس  
 بل كذا والجملة هي نفس هذا الطرف والعبارة الفعل من حيث ارتباط الطرف به لا يجب ان يكون  
 هذا الطرف بتام الجملة انتهى ولا يكفي ما فيه ثم انهم اختلفوا في الجزئية فقال بعضهم هو الفعل المقدّر  
 الطرف سادس وقال بعضهم هو الطرف وقال بعضهم هو الفعل مع الطرف وخبر الاوساط  
 الدليل على ان الكلام تام المعنى لا يحتاج الى ذلك الفعل المقدّر وما انفوا عليه من تقدير المتعلق  
 انه رعاية لانه نظري من حيث ان ما هو الجزء منقول كالمعنى هو متناول للمعنى لا يحتاج الى  
 تقديره كما هو لا يترتب ان الوب القوي قول زيد في الاربعة منهم شبه الطرف الى الظروف بل ايجاج الى تقديره  
 وهذا اختلفوا في ان التقدير مستقل عن الفعل المقدّر الى الطرف او محرف مع الفعل قال ابراهيم بن موسى  
 مستغنى والرياسة كلام المعنى **قوله** بتقدير الفعل وهو ان الافعال العامة التي مدلتها حالها كالحصول والكون  
 بعد لانه الطرف عليه قد يكون من الافعال الخاصة اذا كانت القرينة على تقديره ولا يجوز اظهار ذلك الفعل  
 لقيام قرينة على تغييره وسد الطرف **قوله** والاصل في الجزاء لا يترتب في الركن ان اعني المستند او كونه  
 موصوفه يكون الجزاء كونه ولا يجوز الاجراء بالمعنى من الكون وسبب جوده في المستند اذا كان متصفاً بالمعنى المستغنى  
 وانما اقول ان من وان كان كونه من حيث اللفظ لا امره موصوفه من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه  
 هذا البرك والله مال الى هذا **قوله** مت و بين في التعريف او غير مت و بين اشار الى ان القسم

الى غاية ذكر موقعي وعدم الاتفاق فترتب و بين انهم المساواة في التعريف **قوله** في المطلق  
 مثال كونها موقعين سواء كانا متساويين ام لا فان في العرف ان الكلام بالالف وبتساويها خلاف  
 شيئا انما رتب وان في العرف ان الكلام قال بعض المحققين لا السبب منها سواء قلت زيد المطلق والمطلق  
 زيد فان الاسم يتعين الاشارة به كونه ذاتا جامدة والصفة متعين الجزئية كونه صفة مشتقة واقول هذا ليس  
 سببا لان الجزئية مشتقة وجوده في الوجود والحق في قول الاسم خبر المعنى المعنى كونه او الصفة متناهية  
 الدالة ان التقدير كذا اطلاقا قرينة حيث لا اذا وجدت القرينة المعينة للراد علم كجانب التقدير مثل ان  
 ابراهيم او المقصود تشبيهه في الاول لانه ملزمة في تشبيهه بمتساوية المتعارف ومثل قول انما  
 ترون انما متساوية متساوية من انما الراجح لا ما بعد **قوله** في اصل التقدير الجزئية كونه الكثرة منه فان تخصيص  
 كلامه بجملة وتخصيص جزاءه بجملة ليس تقصيصا وهو متساوية للمعارف متساوية متناهية من جهة مجموعهم  
 لها من جهة ان الكلام لا تدخل عليها كالمعارف **قوله** افضل منك وافضل من قال الاول متناهية وانما في  
 جوده وما من رتبة في رتبة التقدير لان كلامها افضل التقصيص من وهذا تخصيص بالمعول كما ذكره  
 بعضهم بقوله على السلام معروف صدقة ومنه في كونه صدقة فان الرتبة تخصيص بالعموم على الطرف كونه اى  
 التركة في معنى المضافة فكانه قال ارحم منى شكر وتس عليه ما كان فيه **قوله** فضلا له احسن الى المستند فان  
 الاستناد الى الغير انما هو سبب اذ لا الحقيقة فيكون فعله فالراد من كون الجزاء فضلا له كونه جملة فعلية فاعلم  
 الراجح الى المستند انما هو ان في مثل زيد قام يس كونه فضلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظاهر ان الراد  
 بالفعل الجزئية هو كونه في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يراد ان في مثل زيد قام يس كونه فضلا له  
 بل جملة كذا فانما زيد فان الجزاء فضلا له ولم يجب فيه التقدير **قوله** كان في ضربت منه ولكن تزل



على ما ثبت الفاعل **قوله** اي الذي ليس عليه اشارة الى رفع ما قبل ان يخرج الى ربه حمداً لا يعرف وما  
 وقع طرفة كائناً منكم فكيف قال في خبره وحاصل الجواب ان المفرد بالواحد ليس بكلمة واحدة مفردة  
 او الفاعل المستكن اي المستكن **قوله** كانه مستفهم قال مستفهم لا يقضى خبر عن موجب التقديم الا الاستفهام  
 فيرد عليه انكم زيدا فوجب تقديم نفسه النفي **قوله** من حيث ان يستدل انه في جيبه لا ان يقدم في خبره  
 لانه لا يثبت له ان يكون مستفهم من العوارض للفظه فانك لو قلت الرجل الصدوق عليه السلام  
 الا ان شرطه كونه مستفهم هو التخصيص معقود بتقديم مفعول الموصوف للامارات فتدبر **قوله** ان رآه  
 وانما نسخ تقديمه لانه خبره ولو قدم عليه لم يقدم النفي على **قوله** فليار عبده على امره من حرفان  
 عبده مبتدأ وشرط كل ربه وعلى امره من حرف في الخبر وفي المستند وفي راجع اليه من كون المستند معقوداً على الخبر  
 ولكن المعلق بها ليس ناصباً لانه متبعية بنسبها التقديم فان المعلق بها ليس خبراً بل هو لان الخبر قوله  
 على ان رآه فلو ان خبره كانه سلف قال المستند في خبره ان يربيه بالجوهر ذلك المقدر لان الخبر والمورد  
 متعلق به والمورد وهو متعلق بها لانه ليس متعلق في حقيقة خبره بنسبته بل هو مورد ما وقع وما وقع ادنى  
 لانه على هذا الفرق بين التاليف في **قوله** الواقعة في خبره وجرها في خبره لانه في خبره لانه في خبره  
 انتم على السبب من عبارة المصنف والمراد ان خبره ما يربى عن **قوله** من غير تعدد الخبر عنه فيه بضميمة تفصيل  
 فان تعدد الخبر عن خبره كونه خبراً فانه في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المستلزمة بين المادتين  
 والمحمولة اثبات انفسهما **قوله** ونظر مضمون انما هو الفاعل المرفوع **قوله** فلا يقتصر عليه ذلك اي لو كان  
 المقدر في عبارة المصنف ان يكون ساطعاً ام فلا يقتصر المصنف على الاية بل ينزل التعدد من غير عطف  
 الى لان التعدد باللفظ لا بخلافه **قوله** وهو سببية الاول اي من شرطه هو التعلق بين السببية

كون

ما ان يكون الاول سبباً لثبوت ان في اولكم تحقيق ان في الاول ان كان كانت الشمس طافية في الماء  
 موجود وان في ان كانت الشمس موجودة وان الشمس طافية ومن قولهم وما كنتم تنزلون الله فيكم من قبل  
 كنتم من قوم فاعاد من استمع ان الله التي حصل للمصنفين لبيت بسبب صدور التهمة فتم بل الامر  
 على انفسهم فان صدور ما من سبب في حالها والحقا في حكمها كتاب الحكم به والاجابة على ما حصل  
 كمن من قوم فاعاد من استمع ان الله التي حصل للمصنفين لبيت بسبب الحكم والاحكام كونهما  
 صادقة من امره والفاعل الرضي نفسه من شرطه لزوم الثاني الاول ظاهر وما كنتم تنزلون الله فيكم من قبل  
 تفسيره في حكم الحارث فاعاد ان السبب **قوله** نظر الى خبره نفس المستند من شرطه لميل الخبر الاول  
 وعدمه الى انما هو الوجه بالنظر الى خبره نفس المستند من شرطه والمطلب دخول الفاعل لانه كان المستند دخيلاً في  
 هذه النسخ خالف شرطه في خبره كونه الفاعل في خبره **قوله** ولما اذ قصد المصنف اي اذ قصد الدلالة على سببية الاول  
 الثاني في العبارة للفظية كان يقال في الخبر ما ينبغي فلهذا رسم الامر في الثاني في قوله فوجب دخول  
 الفاعل في مكان حرف شرط في اللفظ **قوله** ولما اذ لم يقصد اي اذ لم يقصد الدلالة على ذلك المتعلق في اللفظ  
 حتى يكون وجهاً لافي المعنى كونه الامران وان كان في اللفظ للمبتدأ المتضمن الدلالة لم يقصد ذلك المتعلق  
 فوجب عدم دخول الفاعل **قوله** وفي حكمه رسم الموصول لم لا نهى في حكم لفظ واحد كذا الحال في المصنف والمضارع  
**قوله** والشرط في خبره من قبل الخبر اي كونه شرطاً لا يكون الا خبرية فلا بد ان خبره كونه خبراً **قوله** كان  
 وبما علمت انه وان لم يخرج الكلام من الخبرية الى ان كانت تارة العلم والكون بما في الشرط خبراً ايها  
 على كونه وقوع ما بعد الشرط يدل على التعلق والتحقق بما فيه **قوله** ووجه ذلك التخصيص في وجه تخصيصه  
 ولعل به بيان الاتفاق بالنظر الى الحدود الاتهام به بالاختلاف الواقع في خبره كونه خبراً غير متعلق



والله يدرك قوله لا تنافي لم يفهم ان في هذه حروف الشبهة غلبت وعليل ذلك ان في السبع حروف الفتحى بان صدق  
الشرط ان غلبت برحمتها فكان نفس الشبهة لا تصح **قوله** لا ينافي لا يخرج الكلام انه اقول هذا الكلام غريب فان علمنا  
لا يخرج منها ذكر الاثر ان علمنا وكان ينفصل عن دخول مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال من علمنا في السبع ما سئلت  
سابقا **قوله** من يغفل في هذا ما يبرر سببه على مثل هذه الآية بان الغالبية لا تبيح في زيادة وهي التعليل وهو  
مخوف من دليل تركها مع ان في بعض الآيات **قوله** ويجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه الا اذا كان اصيل  
في الكلام وكذا في هذه اهل الحكم وخطبه محمول على حذف مجرد هو كلام وانه فان حذف الفاعل وافرجه لم يثبت  
**قوله** ليعلم ان كان في الاصل انه حاصل اهل الحكم مثلا كان مجرد اصفه لما قبله فيكون له قصد اليه  
لان خبر المألوف زيادة انقطاع السماع لا ضما الى ان الكلام المراد خبره حيثما كان بعد ما كان جلية واقفة  
وكما ان اردوا المقام كلاما ازادوا مدحا ولو ذكر الشبهة وانهم ان الكلام جلتان في المثال والاصل وتسلط عليه  
لزم والرحم وكذا **قوله** تغيب هو يندون حرف التعليم برسمه في رسمه شيئا الكلام **قوله** لان مقصود التعليل  
انه اى مقصود التعليل شيئا ذلك الشئ المرئى بالاشارة وان لم يكن عليه بهلال تنبيهه ان يكون وليس المقصود  
ان يبالى الموقوف هو هذا ويحقق هذا معنى على فاعلة ذكره عند ايراد البرية وهو ان الموقوف هو الموقوف عند الطلب  
هو الذي يقع مبتدأ والجهرل عنه يقع خبره مثلا اذا عرفت انما طلبت زيدا باسمه ولم يعرف انه اذن ام لا تقول  
له زيدا اخوك وبالمعنى قول اخوك زيدا اذا تحقق هذه الفاعلة فتقول ان المثال ان الموقوف عند الطلب  
انما هو حيثما اريد به لفظ هذا غير موقوف به بهلال فتقول الذي هو معلوم كذا بهلاله على المألوف  
**قوله** ليس هو انه علمنا للتبيين وكذا لم اى تبيين ذلك المرئى وكلمة عليه بهلال لا يبرز خبره الى المألوف لانهم  
لا يقولون ان بهلال لا يبرز خبره الى المألوف قال المألوف هذا مكانه قال لعل الموقوف كقولهم وهذا مبتدأ انما يثبت

البر السامع

البر السامع لان معروف عنه اسم **قوله** على عادة المستعملين فان عادتهم ذكر الفاعل في المثال هذا المصدر  
ان يظن **قوله** ولا يبرز خبره الى المألوف لانهم ان اقول هذا الكلام غريب فان علمنا لا يخرج منها  
بل يحتمل ان يكون مقبولا على تقدير السبع **قوله** على السبع الا انما قيد به لان فيه اسم احدها انما هو  
خبر السبع فانها ان يكون طرف زمان جازعا بوجه مقبولة للسبع اى وقت خروج حى حصول السبع وانما  
اللفظ لان الزمان لا يقع جازعا من جهة زمانها انما هو طرف مقبولة الى ما بعده وعامله كحذف اى فاعلة وقت  
خروج السبع وفي كل منها تعلق فلما قال على السبع **قوله** فاعلة السبع وانما قد ذكرنا انما هو  
موجود او حاصل مستعملين بان اذا التفتا فظروا وهو يدل على الفعل العام كالوجود والمحمول ومنه  
مقبولة لخاص كفاكم وواقف لانه لا يجوز الا بالقرينة ولا قرينة انما اذا الحرف لادلالة على الفعل الخاص وكذا  
ان ما قد ورد في محله والقرينة على مقبولة لفظ وقت فان معاجلة السبع بعد خروج بنسبة لخاص **قوله** غير صادقة  
معه اذ لم يرد في المثال كلف واجبالا جازعا فان كلف الاجاب ما كان مقبولة بمرساة كاشية **قوله** بمرساة  
الا اردوا الزنادون بانته والاحقار له اى لو لم يكن يحق التورينة العلماء كانت التورينة ليدروا منته  
**قوله** اى لولا وجه زيدا وذلك لانه لولا كون الشرط والاختصاص لولا تخصيصه بالفعل لولا انما عليه  
عليها **قوله** لولا اى الرافعة لانها حروف مخصوص بالاسم فعمل فيه كسائر حروف **قوله** او كعليها لم يبرز  
مثلا لا مثالا قولهم نقضنا ثانيا ثمين على صينية المصدر **قوله** اذ كان زيدا مقبولا فبذلك فلا يبرز كذا المثال  
خبري زيدا فانما يحتمل ان يكون محال من ان الفاعل من الفاعل او من المفعول والمصدر سرب على صاحب  
المثال وقوله او ثمين مثال يكون محال عنها **قوله** وفيه تعلقات كبره احد كلف اذ اخرج كلفا المقصود  
البراهين لم يثبت في هذا المكان وبما يراه القبول عن غيرنا من كان الفاعلة الى من كان الفاعلة لان







احذر ان لفظ قد يصدق التعريف على كل من افراد الموصوف **قوله** لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل والامتناع  
 فلا يزال معانيها الى معانيها فان مثلا تعيبدان كيد وهو حاصل في المستند والمحرر على كل تقدير لا ينقص  
 التعريف بمثل يزعم بان ينزله في المبدأ ان شرا فزدها به بعد دخول ان فينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك  
 بل الجملة خبرا لقول ان كلاما من معنى الدخول وهو ان خبر لفظا او معنى مقصود في يزعم وهو وحاصل في  
 المحرر فان الزعم المحلى بجملة كذا كيد يكون اي خبر لا الفعل وهو ولا يحتاج الى ان يحاط به في تعريف  
 المستند **قوله** ولا يزعم مطلق على قوله كيد وحاصل انه يزعم على هذا الوجه ان يكون قول المصنف بعد  
 دخول هذه الحروف مستند كما خالفه اصل الاستدلال على الاستدلال الى اسرها ولا يكون الاسم سميها الا  
 بعد دخوله في الزعم **قوله** فيحتاج الى ان يدل بجملة في والاصل عدمه انما قيل **قوله** ولا يزعم من ذلك انه هذا الكلام  
 تعريف خيم كذا الرض حيث قال وقد كانت خبرا خبر المستند او في غير المستند انهم لا يزعمون ذلك ان خبرا لا يكون  
 مقروضا متصفا ما له صدر الكلام انتهى في اصل كلام هذا الفاضل اعراض على المصنف بان ينبغي ان يقول ان في تقديره  
 والا في تقديره يستعمل ما وحاصل جواب ان المراد حكم حكم خبر المستند او انما كونه خبرا لها دهرها لا يصح اسما لان  
 التحقيق في الاستدلال ما لا يثبت صدارته **قوله** اي ليس له ان التعريف من هذا التقدير يحصل  
 المستند من المصنف من قول الكلام **قوله** ان من البيان لسحر واما في التوكيد فبذل الاعتقاد من مقارنات  
 كلام الرسول صلى الله عليه وسلم في الفقه الاول ان بعض البيانات الصادقة من بعض الناس تترقى في القلوب  
 فالتسليم في كل من سبي معنى في بعض الزاوية من المعنى في ان شرا من الكتب السابقة التي فيها بعض  
 الناس في معنى الفقه انما ان سبي التوكيد اي كلام من على نهج قانون التسليم كالمبرور المبرور

في خبرا من خبرا  
 في خبرا من خبرا

انما ما به الموصوف عليه السلام **قوله** وذلك لوصف من في الظروف او ذلك لان ما حدث لا يملك ان يكون في  
 زمان او مكان فصار الظروف مع الشيء كالغريب المحرم المستثنى من كل حيث لا بد من خبره وخبره الجواب عن قوله  
 للمصنف او كل ظرف قادر في تقديره **قوله** اي في صفة يزعم من المعاني المحسوس لا رجل موجودا فاستنبطه من قوله  
 وسمى ايضا الاستدلال لانها خبر من الخبر **قوله** ما عرفت من الورود والبررات ان لفظا واما **قوله**  
 فليزعم وجوده والورود ان يزعم على ظاهر التعريف ان يكون خبرا اي الفعل وهو خبرا وليس كذلك بل خبرا بجملة  
 خبرها وجواب ما بعد ما عرفت **قوله** لا اتصال حرف الخبر والمثال ينبغي ان يكون خافرا او ما يميل **قوله** على ما هو  
 واما قال ذلك لكونه ارتفاع صفة حملا على المحل لتساويها لان في افادة السالبة فان السالبة النفي وان  
 السالبة التثبات وهو الوجه على كذا ان صفة سسم ان يجوز رفعها على المحل كذا ما بينت بهما الا ان خلاف  
 الظاهر بل ان **قوله** لا تقية الظروف لان الظروف عبارة عن الكلام خارجي للعادة كجمل السامع على الضمير وهو  
 لا تقية لكونه في الازمنة **قوله** وكذا كالحال فانه في معنى الظروف **قوله** لانه النفي عليه لان النفي يقتضي نفي ولا يلزم  
 انما قرينة مضمرة حل على امر مثل **قوله** اي لا لا موجود الا الله قال بعض الفاضل ان قد خبر موجود ولم يزعم  
 النفي وجود ما سوى الله لا الله لان النفي المكان والوجود وان قدرت كمنها لم يزعم اثبات وجوده وعلى التقديرين  
 لا يتم تزعمه لانه انما يتم في المكان الوجود وما سواه من الازمنة واثبات الوجود له نعم وعلى الاول لم يزعم  
 نفي المكان عن غيره وعلى الثاني لم يزعم اثبات وجوده نعم وجواب عن قوله ما ذكره الزمخشري هو ان الموضع  
 بعد الاخر ولا يوفقنا في كلمة التسمية التسمية التي تم تقدمها في قوله تعالى لا اله الا الله على الاول والثاني في لارادة المحرر  
 وتخصيص على كل المطلق زيد ثم زيد الزمخشري واثبات التسمية التسمية ونحوها مما هو في مقدم حرف النفي  
 ووسط حرف التسمية مستند ما بها انما يجوز تقديره موجودا في الازمنة لان النفي يقتضي نفي الاصل



منہ ما ولہ  
الغنی بنی

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤلف

مراقبة الصيغة موقوفة ههنا استعمل او ما شئت و روي عن العرب للرجح الصيغة المطلق مفعول  
هذه الصيغة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح على كل من الحقتان فان مفهوم اصطلاحها فان  
بفعل القادة ولم يستعمل في ذلك الفعل وتعلق به تنقاص مفعولها اسم مفعول عليه ما عرفت عن قوله  
لان ما فعله فاعل فعل هو كذا ليس الا بحيث صحح اسناده في المروءية اسناده صحيح  
الى فاعله كما تقول ضرب زيد وموت زيد وكذا لان يكون مؤثرا في ما ذهب بعض النحويين  
نظر الى ظاهر اللفظ فخرج الاستدلال الثاني وانما زيد لفظ الاسم لا لما كان نعتا سائر اللفظ  
حيث ترك فيها لفظ الاسم صا كان الاصل والاسلوب ترك الاسم فخرج عن ذكره  
زيد لفظ الاسم واصل الجواب ان المصدر عن الفاعل هو كذا وهو معنى والمفعول المطلق من قسم  
اللفظ فهو اسم ذلك المفعول ويدخل فيه المصدر اى قوله اسم مفعول وانما معنى المصدر معدلة اللفظ  
من مصدر او ارجح وهو محل رجوع الفعل اليه لانه منه على مذهب البحرية او كل رجوع الى الفعل  
منهيب الكونية او بسا عطف على قوله المذكور ولا ينعى ان فعل المذكر يشتمل للمفرد والمقدر  
والاسم لان المراد اعم من الفعل ونسبه كما هو الشايع فانفع الاغراض الفاضل اليه من خروج مثل  
صا بزيد بل المراد معنى الفعل شتمل عليه ان قبل يرمي فخرج المفعول المطلق النوع العددي عن  
توضيحه لانهم يدلان على ان زيدا على معنى الفعل فلم يكن الفعل شتملة عليه احتمال الفعل على نحو ما حكى  
ان المفعول المطلق هو الذات كذا التي دل عليها اللفظ وكون كذا نوع كذا او معد كذا  
من غرضي الغي واوصافه وكذا اخرج من مثل كذا كذا في توضيحيه وبما فعل الرجحي قال











لست كيد صغير حتى يخرج الى التفتت المذكورة بحسب التعليل فالفتح ان حقا كيد لاجل منع الغرور والافتقار  
 الاخر اعمى البطل ووجه الفاضل الرضى لوقت المقابلة بينه وبين ما سبق فاجاب الشارح وكل ما سبق  
 عليه وعلا وجوب حذف الفعل هنا ما سبق في نظره حتى يحسن تعليل لزوم منع ان كيد المراد  
 آه والمركبة بالفتح غير مذكور غير ما على هذا الاحتمال فاعلم ان هذا المقام فانه من زوال الاقدام وفي جمل  
 المثال آه لانه مثل بيتك وهو الفاعل الى المفعول معهوم من المثال لكنه كلف الاستيعاب في جميع  
 يكون المثال في هذا الفعل آه وانما حذف اما لان تشبيه المصدر بتوهم مقار او لفتح الجيب لانه  
 من التسمية ففتح الاستيعاب المصور حتى يتبين نطقه بالانفصال او انما ولا يقولون في  
 بزيه آه انما هو ارجح مع انه مفعول به لا ليس مفعولا على الاطلاق فيحصل له مفعول به به سطر  
 هو والعلامه المطلق والفعل المطلق اي يخرج مفعول المطلق اقول هو ووجه من قوله ما وقع عليه  
 فعل الفاعل على ما لا بد من فعل الفاعل على ما لا يحتاج الى التكلف المذكور ولا يمكن على تقديره من جميع  
 الفاعل كونه فخران اي يوقع المفعول فخران ان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في خبر  
 ان لا يقيم عليها العامل في الفعل او انما في ان المراد من الفعل العامل فيه فعل الفعل  
 في الاثر كذا في احكام اي الزم على المخرج كذا في الحديث او الزم كونه  
 بزيه الفاسق او الزم كونه كونه في المسكن اي انه في التفتت اي الكفا على سطر آه  
 عيسى ويريح الله نفسه وانه لم يقصد الرقيد ووطيت سحره لعل يفتحي الجمل والكرن ما عطف  
 من الارض بوجه او قبله ولا ولنس الكلد كاد انما ديت فالا لفرجه بالقلب ما يستأخر  
 ثم در شمره ثم من الافعال اذ لا وجه ولا قلب وقال ابو علي النظم ان مراده انما استأخر

من ارجو

بعض اوجه الصانع المستطعم التي خرج بها الله في آه المصنوع من هذا التحقيق وضع ما اور على طاهر  
 وهو ان الصغير راجع الى الذي مع ان الذي لا يكون مرغبا في حاله لان الرغ من الغابر الموت وواجب  
 ما حدثت وجهه اما جعل الصغير على حاله لكن المراد منه قبل حاله الله وتبينه في قبل حاله في  
 ما بول البوا يكون الفعل الى الجار والمجرور والصغير في الذي على ما يقع به الرغ من حوزة او عرف  
 او يكون الصغير راجعا الى الاسم والصغير في الذي على ما يقع به الاسم ووجه الشرح منه غير ما لم يكن  
 الكلام في قوله يعني راجع الى الذي قد عاين صغير رجع الى غيره لزم امت الصغير او الفعل انطفا على  
 كسب المعنى فان قوله رجع الى الذي في قوله ان الفعل مستند الى غير الذي كان في الفعل مستند الى غير الذي  
 او منه الجار والمجرور لفظا ومعنى اما لفظا فقط واسمعي فلان معناه بالخطاب او اوردوا وتوبيخ وانما في  
 تقوى خبره الا ان لا بد من بناء المذهب وما في حله والذكر الغير العينة وانما ذلك اي جيت الساتر منه  
 الكفا في خبره كونه مستطعم ولم يعلمه المشابه الكفا لا سببه ووجه الله او توبيخه بالضم على كلامه في قوله  
 الله ان انما في الكلام الى الاستثناء لادنى ملائمة او لم يستثناء من معناه بل هو الاستثناء  
 ففتح انما في كلامه الجار والمجرور كاف الصغير في كاف او لم يستثناء من معناه بل هو الاستثناء  
 بعد المشقة من فتح الكلام المعطوف لانه صامدا في مستغلا فلا فدية فاذ في فشكل لان الامر  
 يقضي الفتح وقوله من مع كات الصغير واد اله يمن الله من مولا شمل كان كذا في الذي المحذوف هو الذي  
 فانه مقام كاف الصغير فلا يفتح الكلام كمن كذا ان يكون وجه الفتح وقوله من مع كات كذا في الذي المحذوف هو الذي  
 شمل علامي ان كان موبه قبل قول المخرج به لا يقيد باليرم يقع الصادق وكذا هو المذهب الى الجملة  
 ومن على الفتح لانه لم يرب قبل الله ان لم يرب لفظا او تقدير على جملة بل هو على جملة الفاعل



هذا ان من الامور التي لا يمكن عملها في وقتها المسمى مستعمل لانه اذا قدر ان يكون موصوف  
 منادى موصوف وجب تعريف طلي على ان يكون هناك شبهة متناهية وجوهرية وان يكون الموصوف  
 موصوف تعريف صفة قول طلي جلا لطريف ويمكن ان يقي انه مقدر على موصوف موصوف مقدر  
 بدل تعريف صفة والتقدير ان طلي جلا لطريف انما لا يخفى ان طلي جلا لطريف انما لا يخفى ان طلي جلا لطريف  
 ثم نصب طلي لكونه متناهي الموصوف وجعل ان يكون هذا التمثيل على قول الاخفش والكمي ان فانهم يجوزون  
 جعل اسم الفاعل دون الاعمى و توفيت نصب جلا لتقديره الى نصب الرجل وقربى فيكون  
 لانه قد لا يكون موصوف قول الاعمى لانه اذا كان موصوف كان غير معين فيكون غير معين مستدركا  
 وجهه لطيف على غير ما هي مستدركا انما قد لا يكون موصوف لكونه متناهي الموصوف فانهم قد يقدرون  
 لوصف معين يقي ما بين وجهه لطيف انهم من الذين يكونون موصوفين او غير معين فان قصد به التعيين  
 فقال النصب بالصفة وان قصد به خبره مثل القسم الرابع لان نزاع المستند الى اللفظ ليس  
 على ما يريه لان رفع قول الله بالصفة وبها وحالة الله اعلى الفصح فانما لا ينقص في جلا موصوفه  
 تناول الموصوف بالصفة بالصفة المستند الى اللفظ انما هو الذي في نظام لعدم مطلق اللفظ وانما لا  
 فلا ينفذ في حكم الانفصال فرفع الى الموصوف بعد وفعله ليدخل على قوله وانما جعلت الحسن الرفع والحسن الرفع  
 الاول ونصب الثاني ووجه الرفع الحسن ووجه الرفع الحسن الاول ونصب الثاني ووجه الرفع الحسن  
 فيها على الفاعل والصفة مطلقا الى قوله كانت او ما في حكمه ليدخل فيه ما يريه الحسن الرفع وقد انطفت  
 اليه يرفع على الفاعل فاللفظ الحسن في نظام موصوف النحول ان العامل في التوزيع هو العامل في المفعول  
 ابواب سبعة من جهة واحدة وتفصيل الكلام كوجه الى التطويل الظاهر او المقدر مثل المقدور كونه سكر

العاقل المتعذر دخول عليه ذكر على طريق التمثيل والافصح حروف السند كك وادرك البس  
 البرد ان اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما لبس اليه وذلك انه قال ان كلامه كان اللام  
 في العلم اخرت مدح لئلا لان الالف في اللام لا يقع لها فيه ولا يقيد ان التعريف بل يلج بها الموصوف  
 الاصلية فقط كما لا يخفى عنها لان توفيقه بالعلمية وان كان اللام في الحسن اخرت مدح ابى عن ذلك  
 اللام ان يقيد التعريف بحسب الاسم كالمحذو عنها في هذا مدح المبرد في الحسن والصنع اخر الرفع  
 لان اللام لا يقيد التعريف في هذا بل ياتي به في النجوم والصنع النجمة الاصل اسم لكل كوكب ثم  
 جعل علم اللام لغيره فرفع اللام من مطر ذوال العلمية والصنع كان سببا لكل من روى صفة  
 مما وية ثم جعل علم اللام لغيره فرفع اللام من مطر ذوال العلمية والصنع كان سببا لكل من روى صفة  
 من هذا لانه البرك فريد فاعلى عليه قبل المرح في البلد الرهامي لانه اذا وضعت آية في الفعل فانه  
 فانه جازية الموصوف بصفة اللفظية والشبه بالصفة الموصوف على حوزة في الفصح لما كان من الغاب  
 الباء فيعلم ان ما قبل الفصح هو معنى لا تكمل واسطة كما هو المشهور لكثرة وقوع المصادي آية وان  
 هذا المصادي في الحقيقة متسا لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف اي اذا اردت زيادة لما كان  
 مضافا الى حرف يرفع الكلام على طر موصوف على الارادة مثلا ذكر مثلا لافادة ان المعنى الكلام  
 على سبيل التمثيل ولست كلمة ولا اية ولا الرجل معبرة عنها بغير ما يرفع حروف الله التمثيل  
 في عدم اجتماع اللام التعريف واجبة الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المبرهنة مثل اي في  
 الاعتبار وايضا سائر الاسماء الموصوف باللام مثل الرجل كونه لاد الكلام وانه المارة بوسط  
 اي وانما وكلت هذه الاسماء المبرهنة دون معينة قلت لان الاصل في الموصوف ان يكون معلوما فادراكا



تحت الوساطة منكرة وقف الدرس عليه فلاحج الى الاسم المعوف باللام على كانت مبنية  
 من المبنية الوصفية اتصفت الى ما بين ما بينهما فاشتد الى ذلك المعوف باللام ومن هنا  
 يتولد ان المقصور والفتحة مع عدم ما شق حرف الفاء له رفع الرجل والبرد والرجاج جزاء  
 البنية فبذلك على قرارة على اية الكاف من المقصور بالذات اى بحسب نفس الامر يكون الالف  
 فان وزن الرجل حركة الارب وحذف التنوين مما هو وجوده المعوف وهذا بوزنه الى الاسم  
 الرفع صفة النادى اذا كانت مقصورة بالذات فبذلك يستثنى من قاعدة جواز الوجدان في صفة النادى  
 كقوله قال وصفة النادى المبنى للمعروف كوزن فيها الوجدان الا اذا كانت اى تحت الصفة مقصورة بالذات  
 والاختصاص لصفة النادى المسمى بالوجه كان محضاً بوزنه قاعدة جواز الوجدان في صفة النادى  
 المبنى ان يقول من النكيد او الصفة الاسم المسمى بالوجه وبذلك ان صفة النادى اذا كانت مقصورة  
 بالذات يوزن رضى اى قى فان من اقسام النادى وان كان المقصور وعلة النادى المقصورة  
 جازية الصفة جواز الوجدان ولو كان النادى اسم الاشارة كوزنه الرجل اذا قصدت اسم الاشارة  
 نادى محبوب تقدير لفظ النادى انفع ما اردوه صاحب المترط على عباد الله وهو ان تابع  
 المعرب كوزن ان يكون تابع مجله اذا كان يعرب على الارب لفظ كوزنه ما زيدتكم والفاصلة بالرفع  
 وحاصل الجواب ان هذا الجواز في المعرب لا في النادى المعرب وجواز الوجدان هو ما حصى معنى النادى  
 ان الرجل ياء ياء الرجل كالفاء اذا قبل لم يجب وقيل هو النادى المعروف للوزن ببنية حرف النادى  
 كالمعروف مقصورة اذا قبل يجب على هذا ان كوزنه ما زيدتكم ما جاز في قوله قبل ليس هو نفس النادى  
 المقصود بل مثله وهو اجتماع اى الفاعل الذى جازوا فيها اجتماع حرف النادى مع الالف واللام

وانما شرط فيها بنى الشرط لان الالف واللام يجرهما كجاءن كونهما حرف التعريف لان  
 حرف النادى على حرف الكسرة فكيف عوضا عن احدى وايضا من شأنه ان يكون جازية النفاك  
 فاذا نزلت صارت كانهما جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلى بعض الافاضل جازية انما عروجل بال  
 واسطة مبهم ان اى شذوذ التعدد والتقدير وهو شأنه العزلة من غيره وذا اللام والهاء الحسية  
 وهو غير شذوذ فطبيعه كما تعلقها لان تعريف الالف واللام فلا يجرهما اجتماع اداق  
 التعريف الا ان بقى استمرها بالجمع بين ما وصفت به لام التعريف لفظ عوضا عن حرف ومن ثم  
 قطعت الهمزة في النادى من اجلكم اخوة وانت تجلوا لعل على ومنعيت ازلت واعرفت  
 وقال شاعر البيت من اجلكم تمنى بحذف اى تحمل المثل من من اجلكم فيا لعل لى اخوة  
 اياك ان يعلى شذوذ البيت الشذوذ واللام وفي رواية ان كسرتا نكيد لفظي وانما لم يجر احد لان الالف  
 واللام على ان يكون حكمه الاول بالخير والى غير معروف كوزنه على الفيد مكان الالف للرسب جواز  
 من سبويه والبرد انما عانصبت الى لان تيمم على عطف بالاول فهو كالصفة في ياء ياء  
 عمرو لا ياكلهم قال الجوز منى لارب كمت ما جده شىء لا ينجح الى من يكون ككاتب وقال الشاعر  
 ان شتم لا شتم فزده ومنه كمت لست بين من سبى كمت اب محيل وضع كمت وكفى بالافسوس  
 من انه دعا بلفظ لارب بر منى ايمه منى وهو قوم عمرو لا يقرنكم عمرو في كثره لاجل نونه لى جاز  
 اى موهو عن من جازى شوا منكم انما مع مضى بالافادة كادب اليرسب بين ان نكيد لفظي  
 فمع مضى بالوصف كادب اليرسب بين فاعلى فانه لوصف من الابد لا التمسك بالندى  
 المعروف المعروفة وهذا الوجه انما اعراض على المعرفه وحاصل ان قول المعرفه انما يستدعى











منی بی بی

مستمع

فہرست

میکون من به الاصطلاح ان عند بعض النحويين ووجه القبح ان اهل الاصطلاح يمتنعون من ان يسموا فعلية بغير ان يسموها  
فاحتمل اهل رتبة الحكم قيل بغيره والاسم فخرهم اى انهم قد ثبتوا لانه استعمال او نطقوا به  
عليه والاستصحاب من نصارت اونه فالمراد من هذا في خبره انهم قد ثبتوا لانه استعمال او نطقوا به  
ووجهه كافى به الاصطلاح ثبت الى الغنى وطلب الاقرب من موطن الصواب اى قد ثبت المدخل عليه كان  
تقديره فبشيء اى النسب ما هو غير هذا الكلام ولما اعترض به بعضهم على ما مر عليه في الكلام قال  
مراده من الالفاظ المقتضية ان الالفاظ فى حال النصب او الالفاظ فى الرفع والاول باطل لان  
المقتضية لا تفرق من الالفاظ فكيف يمتنع بالصفة وهذا الثانى اى فى حال الرفع ليس بغيره وحاصل  
المراد ان الالفاظ فى النصب فى حال النصب وبين الصفة فى حال النصب وهو خلاف  
المعصوم في رتبة بالفضل الرفع حيث دعمه على تقدير الوصفية والجزئية وادعى تفاوت الفعل  
كما هو نسب المقرنة من ان الالفاظ الاخبارية صادرة من الصادق من الالفاظ وفيهم من يسمونها بالانواع  
ان المقرنة لم يقل بغيره النصب فمثل هذه الالفاظ وليس لك بل المفعول من رتبة علم النحو فانها تسمى بالانواع  
ووجهه والسماحى الذين هم الاكابر المقرنة اخبار النصب ايضا والاولى فى التعليل ان بنى كون جملته  
يقتضى مفعولا لصفة او غيره والظاهر هو ان الالفاظ اى عند اولى دارة انه توضيح هذا الكلام انه على تقدير  
النصب يكون جملة الفعلية معطوف على الجملة الموصولة فانه وفيها خبر بوالى رتبة وقد تقرر ان المعطوف  
حكمه حكم المعطوف عليه فثبت ان بغيره الجملة الثانية ايضا خبر بوالى رتبة ايضا المعطوف فانه رتبة  
بقرنه عند اولى دارة اى عند رتبة اولى دارة رتبة والالفاظ الالهية وتسمية الالفاظ اى اذهب عاصيته  
المجهر رتبة الالفاظ الذميمة اى ياب رتبة الذميمة هو رتبة بقرنه المعطوف











بسم الله الرحمن الرحيم

والاخرى ذكرته مفقود لان الفعل منته الى الذم  
اعني ذهب عنه مجاز الجور لانكم المقام الفاعل فاما  
اجبت عليه ان كلامه منتهى معنى للفعل ان الفاعل  
رفع لا نصب لانك اجبت فان الفاعل مقام فاعل  
وتفصيلا ان اجبت عليه يستلزم ملابته فاعله لا  
ملابته اذ لم يعلم فاعله قال اول يستلزم فضلا عليه  
مجرولا برفعه او اسقط عليه بل الكلام المكتوبون  
وقد اكل صغيرا يستلزم ان كل عمل صغير  
سنة صغيرة وكبره شاة عن حفصم وهو  
مرتبط بغير الله كعليه السلام صلواته  
كالجور له ومثل هذا اذا قال هذا لان الله  
اما البقير فلا تقدر حارة ان يعمل ما بعد في فاعله  
المعمل ليس قبيل كلف والا ليعال علم  
وحاصل ان ذكر ان كل على صيغة المصدرة  
ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على  
بث الفاعل فيبقى ان عليه مثل المذكور قيل  
المجهول لكن المحظوظ عليه مقدور على

[illegible]

في القولين عليه وحاصل الجواب ان هذا  
الخبر قد مر في سابق الحديث **قوله** وانما  
ابن **قوله** وهو مراد بالعصا نقل بعض الساجدين  
لان ذلك يقتضي ذلك **قوله** لا يثبت  
فصل المصنف في الغائب كاتقول علم غيبك  
شروطه وانما على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني  
لان هذا الخبر لا يقتضي تعبد كمن الروايل التي  
بالا هو ان السامع فالتعبد على هذا الخبر لا يثبت  
فصل ان انما خبر من الخبر لا يثبت اذ هو اصل  
لوجود علم الغيب الثاني فكل لان لا يثبت مكررا  
يسمى معمول لا يقتضي ان خبرا مما هو به العمل اليك  
مكررا او لفظ الخبر وهو وحاصل الجواب ان الخبر قد مر  
وان توقف استفادة الحق عليه **قوله** لم يثبت الا انه  
كان لغيره فثبت التقدير **قوله** فثبت ضمن كذا الفصل  
الاصطلاح في العامل في المعقول توقف مرتبة اليوم الخفية  
يعتقد الدال عليه بالظن **قوله** لا حاجة لنا قوله فذكر يعقظ  
كل الا ان ذكره ليس من هذه المشية من حيث الاجابة

عمر الفقيه بن عبد الله

از اعطف







تبرکات

عن الحارثي

۱۰۰







هذا المثال قول المومنين عليه السلام يا محمد اني طالب طلبة النسي بالموت من الطفل  
 تسمى امة ان وقعت مصدرة اتي فصح وقومها لقوة الاستيعاب لان الاستيعاب باي علم  
 وقومها حاله لان زلاتها على الثمر والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الثبات  
 فصارت قوة الاستقلال فاسمها زيادة الربط في الحال المستقلة وهي التي لا يثبت صاحبها عليها  
 وانما كركان في وقت حادثة ركب فوه الى في اي وقت في اي لفظ ومعنا ان اللفظ في الوقت  
 والماضي في وقت حادثة ركب فوه الى في اي وقت في اي لفظ ومعنا ان اللفظ في الوقت  
 هو ما بين النهاية قال القدران العامل وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا وقد يكون مستقبلا واللفظة  
 انما تعرب الماضي للحال التكلم حقيقة الواقع حاله كذا الى زمان مصدر الفعل كذا اذا كان  
 الحال حاله من الفعل او وقوعه عليه كذا اذا كان الحال حاله من الفعل كذا اذا كان  
 ليدل الماضي الواقع حاله كذا الى زمان فان حقيقة موضوع تعرب الماضي الى حال الفعل كذا الى الزمان  
 انما بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت حالي زيد ركب كان المفهوم منه كون الزمان ماضيا  
 بالنسبة الى الماضي متقدما عليه فلا يحصل مغايرة الحال للعامل اذا دخلت عليه فذكرت زمانا للعلم المحي  
 وغير المقارنة بينهما كان اشياء كركب كان مقدر على المحي لكنه قارنه واما هذه الحقيقة لفصل  
 الشرف وبه تغل السيرة الشهيرة حيلة دعائية اي حيلة لم يصب امره درهم فالحيلة الثانية وعائية  
 فلا يكون خبر لا عرف لا سمر النسي فان النسي عزم وهو كالتحجج الى موجه كلف انشراح فان  
 انشراح على وقت تحجج الى موجه فلا يثبت الى زمان الحال محتاج الى هذه المقربة مطلقا في مركبها  
 او مفعلا او محلا حققت الامر اذا كان مفعول النسي اصبحت الامر اذا كان مفعول

النسي او بمعنى انتم مطوف على قوله هذه النسي يكون لائق مقبلا للتحقق والاثبات ولا يفي  
 مجرد ما فيه وهو التحقيق اي تحققت ابوة وفيها ما ذكره المحقق الرضي من انه لا يمنع لو كانت تحققت  
 الاب في حاله من عطف ثم يصح ان يكون اعلم عطفه كمن حج مفعول في الحال وبن وبن وبن وبن  
 ان تقدير الحق ابوة بحرف طسور المقصود واثباته المصنف اليه مقامه وهذه النسي وانما وجب حرف  
 المصنف والعامل منها لان الجملة السابقة تدل على ما فيها من استغناء عن غيرها او لولا ذلك لم يكن  
 ما دل عليه الجملة السابقة للسبب في ان لا يكون له ما ينافي للجملة الجزاء المميز من  
 الظاهر في المصدر على اسم العامل اي باسم اخر من كركب ان قلت لكن للطلق انه لا يفي  
 بالعامل الرضي حيث قال ان لفظ السفر يدل على الثابت مطلقا غير متفرق الوضع فان المعنى  
 مثلا وضعت المعنى واحدة معينة ثم وضعت موضع او لموضع او لموضع لمعنى ما بهما ركب وضع والاب  
 انما من تعدد الموضوع له اما موضع له انه الزمان اشار في الكلام ونسبته في اول الكتاب  
 ما اخرناه من المفهوم من تعدد الموضوع لانه كان مفعولا للتحريك او لمثل في ذلك  
 مفعول المفهوم النسي حيث انه موضوع له فان الابهام وان وقع في الموضوع اي كانت  
 تجريئا مثلا علم علم اياها المراد عند التعلق اللفظي لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت  
 انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرضي ركب الاستعمال والاسم حيث وضع  
 انما في الحقيقة راجع الى الوزن كانه الاول بالحقيقة راجع الى الوزن كونه ربه اذ الابهام  
 ظاهر ولا في ذات زيد وانما المهم هو الامر المقدر فان معناه طاب امره لم يفسد ذلك الامر  
 بقوله نفسا اي غالب المواد فيكون ذلك المفهوم مذكرا في غالب المواد والافعال يكون مفعولا

فيكون المصنف في كتابه في النسي  
 فيكون المصنف في كتابه في النسي







القوم الذين من جهة زيد فذلك لا يزيد في حكم القيام عليه وهو ناقص ودم بوجه آخر ان  
 زيد اخرج من القوم الى القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم لا يراى القوم بس من زيد اذ لا يراى فيه السلام  
 عام والمتكلم ما بين ان المستثنى والمستثنى منه واذا الاستثناء بقرينة اسم واحد فثبت على  
 ما في نسخة الا واحد من على نسخة دخول ولا اخرج وانما هما وجهان في الكلام ان المراد بالقوم جماعة  
 الحقيقة كما خرج الاستثناء من زيد لكن الاستثناء بعد الاخراج وبانه ان فوكت قام القوم لزيد بالقرينة  
 فوكت القوم المخرج منهم زيد قاموا ووثقت لان العرب الى الفعل وانما فوكت لفظا لكن لا بد من التقدير  
 وجودا على نسخة التي بدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والاخراج فثبتت فوكتا فوكتا وارجح  
 انه داخل في حيث الاول واللفظ واخرج منه في الترتيب وحكم لان الاستثناء بانما يغيره وكل كلام  
 التفتيح فوه التغير توقف حكمه على ما افاده كافي فثبت زيد اراسته فوكتا فوكتا فوكتا فوكتا في  
 كلام موجب وانما وجب نصب لان جملته يقتضي الى اللزوم عند سقوط البدل منه بل من فوكت  
 حاشا لزيد اي عانى كل احد لان الكلام تعليل لقوله ولا حاجة بربل قوله او كان بعدد او خلا  
 لان النصب مجوزا على المعقولة لا غنى والضمير راجع الى المستثنى اذ لا يستثنى من المستثنى  
 نسبة الى ما ثبت اليه الفعل او شبهه لان الفعل وشبهه لا يستثنى منه وجوده فاستثنى جزء  
 ما استند اليها بعد ما فاستثنى هي الجزئية ويجوز ان يكون من باب ان الفعل وشبهه يستثنى من المستثنى  
 والمستثنى من جزاءه فاستثنى هي الجزئية ولا يكون العمل في الفعل بان ان يعمل في الجزاء الا ان  
 هذا هو ما وقع بعد تمام الكلام فثبت المفعول فعل في الفعل لثقله لا قبله واعلم ان ما ذكره المعجم بوجه  
 النصاب والفتن من ان احدى عادات المتكلم ان يراى عامل النصب ان مقدره بعد الا

قد رزق من جهة زيد فوكت لا يزيد في حكم القيام عليه وهو ناقص ودم بوجه آخر ان  
 ان ولا داعي لطفه خرف من الثانية من ان دارعت في لامه فوكتا انتصب الاسم لانه فوكتا وادى  
 انتصب ما قبلها في الاعراب فوكتا لطفه وانما ما وجب اليه العلم في الاضمار وهو ان العامل في المستثنى هو  
 الاصل لانه ربا لا كغيره من كات فعل ولا من كذا في القوم لانه اخرجت ولا يراها وهو الذي ربا  
 ان عامل النصب لا يراى في حاشا التي من لا يراى حرف وجوه لا سيما في غير منزل من منزله كقوله والملك  
 السبق يقتضي على النظر فير فالتقطع مطلق لانه كان في كلام موجب او غيره ولو كان عاملا  
 اسم يصح حذف الاسم لا فخره هو المرحوم وقال بعضهم لا عاملا من المعصوم وقال السيرة  
 بمنزلة المرحوم الى ان حاشا لا المرحوم وقال بعضهم المصداق مقدر اما حاشا من رحم او كان من رحم  
 من لا عاملا من المرحوم من الطرفان الا كان من رحم حاشا من المؤمنين وهو سببه وعلى جميع هذه الظواهر  
 فاستثناء من صدر اسم النصب لانها موصوفة بالاستثناء وما عداه موضوع لمعان آخر من الغائبة  
 والظرفية والمجاورة وكذا يستعمل الاستثناء الفصل النوع من النسبة احوال اسم الفعل  
 دلالة الفعل على صاحبه او البعض مطلق لان الفعل يشتمل على اي منه فذكرنا من الفعل على الجاهل  
 اي كذا والحي زيد او عامل المرحوم ولا يفرق فيها اي بان تنفي وتجميع كافي غير حاشا الاستثناء  
 بهذا فائدة ثابت المقام وهي ان سبب قرينة سبب التوابع جاء الى حاشا من سبب كذا كذا  
 فاستثنى من قوله ليس له احد الا لو ثبت لا خفت عليه ليس له احد الا لو ثبت سبب ليس  
 له احد الا لو ثبت سبب كذا كذا فاستثنى من قوله ليس له احد الا لو ثبت سبب ليس له احد الا لو ثبت  
 ثم مضى وزعم الانقش وظهوره ان الامل من حيث هو وانما انما قد رزق بالاسم زيد الفقرة الى ان



من في هذه الاشياء ان كيد النفي اى نفى محرومة وان لم يشتر كونا جازما احد وامارة  
 لان فتحة اى هذه جملة الاعترافية ترفع ما بين انما والابدل عند من لفظ احد كى مغروضا  
 مثله لا مغروبا لا حقيقة اذ الم بين اى وبسبب التمام لان العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة  
 السابق وفي هذا سائر التوابع العامل في المتبوع ككلمة الاشياء فيجب على الناصح وجها من ان الابدل  
 والمعطوف كسائر التوابع فاشترى الى هذه المذهب فائدة فبأن هذا البحث اعلم ان قد  
 اشترى هذه التوابع لا اشكال بين اربعة النسخ من المطابع وهو ناسخ لم يتبع في لفظه  
 ومحمد بالاشتراك مما لا يعلم علمه من حكاية انبائه حتى ثبت برفع عمر وحل  
 شكاية ان غير ناسخ سلم ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا ملة على اللفظ على انه خبر لا يرتفع محله  
 البعيد على الرفع على انه خبر المبتدأ في الاصل فالاداء الحمل الواقع في النظم هو الحمل القريب محلا لا  
 على المشاير منها اى براه السمع ان فاعل جازما غير اسم من يرتفع دوره بعينه على  
 التفصيل المذكور من وجوب اللفظ ويخفى في المستثنى من الوجوب والفهم والمنقطع وجواز  
 مع انفس البدل ان غير الوجوب التام والاعراب على حسب العامل في النافى انتقل اعرابه لان  
 الاعراب حقيقة للمضارع لعلها على اقرانها بغيره للموافقة المعروفة تقول امرت رجلا غير اى  
 معاريف فوجب ان يكون هذا الوجوب مفهوما من غير قول المصنف ناسخ فان قوله تعالى ويؤتى  
 يستلزم وجود التسمية التي لفظها وانما استلزام ان يكون من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 غيره فانها كانت متوقفة في الوصف جازم بغيره من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 مثل قوم ورهط المستثنى كل رجل جازما واعلم ان خروج شرطه من المثالين غير

من في هذه الاشياء ان كيد النفي اى نفى محرومة وان لم يشتر كونا جازما احد وامارة  
 لان فتحة اى هذه جملة الاعترافية ترفع ما بين انما والابدل عند من لفظ احد كى مغروضا  
 مثله لا مغروبا لا حقيقة اذ الم بين اى وبسبب التمام لان العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة  
 السابق وفي هذا سائر التوابع العامل في المتبوع ككلمة الاشياء فيجب على الناصح وجها من ان الابدل  
 والمعطوف كسائر التوابع فاشترى الى هذه المذهب فائدة فبأن هذا البحث اعلم ان قد  
 اشترى هذه التوابع لا اشكال بين اربعة النسخ من المطابع وهو ناسخ لم يتبع في لفظه  
 ومحمد بالاشتراك مما لا يعلم علمه من حكاية انبائه حتى ثبت برفع عمر وحل  
 شكاية ان غير ناسخ سلم ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا ملة على اللفظ على انه خبر لا يرتفع محله  
 البعيد على الرفع على انه خبر المبتدأ في الاصل فالاداء الحمل الواقع في النظم هو الحمل القريب محلا لا  
 على المشاير منها اى براه السمع ان فاعل جازما غير اسم من يرتفع دوره بعينه على  
 التفصيل المذكور من وجوب اللفظ ويخفى في المستثنى من الوجوب والفهم والمنقطع وجواز  
 مع انفس البدل ان غير الوجوب التام والاعراب على حسب العامل في النافى انتقل اعرابه لان  
 الاعراب حقيقة للمضارع لعلها على اقرانها بغيره للموافقة المعروفة تقول امرت رجلا غير اى  
 معاريف فوجب ان يكون هذا الوجوب مفهوما من غير قول المصنف ناسخ فان قوله تعالى ويؤتى  
 يستلزم وجود التسمية التي لفظها وانما استلزام ان يكون من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 غيره فانها كانت متوقفة في الوصف جازم بغيره من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا







لا يظن الا في العربية وعدم التعريف جازا في غير العربية على ما في اللغة العربية من قولهم هذا العرف  
وعرفه ما ظهر من شيء ولم يكن ذلك الشيء مظهره بالظاهر من حروف الافعال اي حروف التي من حروفها  
حيث لا يرجح ذلك كون مرجح ان كان المقام مقام العمل لا العمل بل على ما في قوله في قوله  
التي كقول كقول من المعدل والتقدير حيث تفعل كذا يعني من الاول فانه اذا اولاه لا يكون الا  
في الحركات لمكان لا تدارم اي لا تتكرر في الالف والاضمة فقط وتوجه النفي اليه فان النفي في قوله لا  
ظريف هو الظرف لا العمل فكان لا دخل عليه فانه لا يكره اي فان المعنى بالاضمة هو الاسم  
سابقا ويبنى على الفتح اي في نظر الى كونه تكريرا للفظ لا تكريرا للشيء واما قوله في ذلك لا كانت  
لا وصفه صريح وصفه كانه وصف الاول على لفظه من حيث ان فاعله يشبه النصب في العود في الاظاهرة  
او محله السعيد لا في العمل ان فعل سماعا للمعنى نصب وجب رده لانه وان حمل على  
وجب رده وان جعل نجا وجب الزم ايه لان النصب في قوله لا جعل ولا بد ان كان له احواله  
البناء المحسوس في الالوان فيمل العطف كان حرف النفي ماثره وهو اذا ما شره حرف النفي وهو حرف  
لم يكن الا محسوسا فهو اذا كان بما اولى لفظه الفصل لم يثبت في الفصل العاطف لفظه  
اذ هو حرف واحد في قول الشاعر وهو الغرض في مدح عبد الملك ابن برمك في قوله اردت ان ارا ابا  
المجدد اذ ازاره وهو سائر من ثمة انما مدحه في كذا من الادب اسما للشيء فان الاسم المحذوف  
منها لا تارة الا حاله الاضافة من علامته الى اربعة اشياء والجميع حين ايضا كذا في قوله  
النسخ المحذوف وفي بعضه ما لا يزيد لفظه لافعال الاول الفرق بين التوجيه بين ما سبقت عليك  
بأظهار الاسم بالسببية وهو على عدم الاضافة من حيث هو مضاف الى لان الاضافة

ليس معنى الالف مثلا بل من الالف المتعقبة بالالف لكونها مضافا من حيث كونه مضافا وهو  
الاختصاص بانه ان اصل معنى الفاعل الذي هو اوك اصلا اب كان تخصيص الالف بالمعنى  
فقط ثم لاحد في الاسم واضيف الى الفاعل معرفة فاعلى اوك تخصيص اصلي وتعريف  
حادث بالاضافة وابتدأت بابتدأت اوك في التخصيص الذي هو اصل معناه او المعرف  
بغيره وبين الاول ان معنى الاول المتعريف ان معرفة هذا التركيب معرفة الاضافة باللام وهو حال  
اعتبار الاضافة بوجود اللام متراكمة للوصف المقدرة باللام وهذه اللام اعتبارية في معرفة  
المعنى وانه بهذا الاعتبار متراكمة له مرجح صلا لتبوت قوله النفي قال نجم الاثر ان  
ما ليس لنفي محال عند الحق وقبله المطلق النفي المطلق وهو كقولهم ما يشاء لانها  
لا يتصور تقبيل واحد بل يرفلان في الاسم والفعل واملحجرا اعتبره في شيرهما بالمعنى  
المحذوف تقبيل واحد وهو الاسم اعلم انه لو كان يثبت علاقة الشيء بدون ذلك الشيء  
بحسبك درهم فان حسب غيره تعريف المعنى اليه المذكور مع انه مجرور وذلك  
لشبهته للمعنى اليه كونه معطوف على قوله مثل اي مفعول كان يريد ان المصدر ينحى  
اسم المفعول خبر كان المحذوفه وادعى الترخيص حيث ذهب الى ان حال وذلك لان  
وقوع المصدر حال لاسم على قياسه منسحقا يريد بالتوجيه الاستدلال على ان النفي  
على القالب وهو انه مجرور بغيره في قوله وهو محذوف ولفظه بعد قوله  
لتعريفهم علامته ان غير انما قد هذا التعريف فانه لا يثبت المعرفة لكون المعنى لان  
حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديره مع ابراهيم فاعلى على

قوله المجدد اذ ازاره



















الباء بهما كما تحذف من نفسك وخرابها انفسهما وخرابهم انفسهم بينه والواحد فليلا فليلا فليلا  
 حتى يذبح الحمار فلا يقدم ولا يؤخر في تقسيم الصبح على اربع اقسام الى عقدة السبعة الاربعة اشارة الى ان الحمار والحيوان متعلق  
 بالانسان كما ذكر في تعريف العطف وقد عرفت الاشارة بمجلا ان ان ذكره ما ذكر ان اردت تفصيلا فليعلم على  
 جميع تعريفات الترتيب فانما هي عليك تقول عرف العلم البديل بالانسان مفعول به ما ليس له وهو ان الفساد  
 فانك اذا عرفت حارة الخواص في انما هي نسب الى المبتدأ هو حارة وليس المقصود منه انك على المقصود  
 المبتدأ والنسب الى انما هو مقصود من اللفظ الدال عليه فارادنا سماع اصطلاح فعل الحمار والحيوان متعلقا بالانسان  
 المقصود فصار حاصل التعريف البديل تابع مقصود الى قدس الله الرب سبعة الا ان اللفظ قدس الله الحمار  
 فلا يكون بسبب اثبات حارة الى انما لان اثبات الحكم للتعريف انما هو سبعة الى انما هو سبعة الى انما هو سبعة الى انما هو سبعة  
 فخرى كما في الغرض المحترق او انما هي انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 ويحصل في التعريف المقصود في انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 المبتدأ مقصود به سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 لا يجوز اعتبار الحكم سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 ارادوا ان يكون ذلك الترتيب النسب الى المبتدأ سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 الفصل في سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 حيث ذكره سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 في تعريف سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 هو انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة  
 مقصود لان انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة الى انما هي سبعة

الحمار

الى ان في يظهر من قولك اكرمت زيد الفاك كونه بلاك فاصرت بركت المن على الخى طلب  
 وان اردت انما كرام وضع عليه من حيث انما اكرمت نظرت الى الفاعل كونه ان قيل ان النسبة البديل  
 من حيث انما كرام لا يوجب النسبة لا البديل فكيف يكون مثلا لا البديل لا يستل فاعلم ان الله المكين  
 في العطف فصار علم الخى انما يكون الاسناد الى الفاعل الى انما هو الاسناد الى عطف حارة كونه في المثال الثاني  
 الا انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 البديل لكي يكون المقصود نقل علم الله انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 والاشارة لا تستل ففقد قال لا بد من انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 ولو كان مقصودا كان موضوعا في استجلاء الى طلب من انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 قال بعض المحققين انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 فبني فاعلم انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 واراد البديل لم يوجب انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 قوله يرف بالتعريف كغيره بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 ما هيته المبنى على الاطلاق كان عرفنا مثلا بان يطلق المبنى بواحد لم يكتف اقوة باختلاف العوازل كونه الموقوف عند الفرد  
 منه الى الاسم المبنى بواحد لهذا التعريف وانما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 لان العطف الى ما به لفظية خروج من قبل تعريف محال بالعلم اما لو جعل هذا تعريف لفظي المبنى فكانه قال المبنى  
 مطلقا اسما كان او غيره ما ناب المبنى الاسم وقد عرفت ان المبنى الذي وقع فيه التعريف ايضا مطلقا بل انما هو العلم بهذا الترتيب  
 تعريف المبنى كغيره او غيرهما كفاية الى الاشارة في حصة كغيره فاعلم انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب بل انما هو العلم بهذا الترتيب

العطف

تحت النص







مذون الوقف

ربيع قياض في حجة تميز غير خمسة وفرد من ذلك خمس الكلى وهذا على الفاعل المسمى حيث قال انه  
 من قبل وضع المعبر عن خمس الحضر زيادة النفس في الذهن والجلد في قهره حتى وانما وظن ان هذا الحسن وافق لثقتنا  
 كلام الشيخ اذا كان الضمير كقولهم اربعة اربعة على النسبة واصلها ان كان راجعا الى التسمية  
 قيل انما هي غير الشان هذا الضمير لا يرد في قوله الا في كلامه لسان عظيم فلابق موزيد الا اذا كان قياض امر اعظم يعرف  
 منه وجه التسمية ضمير القصة وكسب من يتقدم لانه المسبوع من العوب واما ما يشبهه بديل بالقصة من قوله العود  
 فربما توشا كوي زيد فكم فخر فليس لمجمل الى سبعة على العود اذا كان موشا وضمير القصة واما ذلك  
 من زيد فكم وان جاز لانه خال من التائب معروضا بين الموصوف والصفة في هذا الحكم الى الحكم  
 عائد الضمير بغير محبة بدم استراحت لان فريسي كان هو الحكموم والاعلام ثم عنه مكانه قال  
 الضمير المقدم على الحكم بغير ضمير الشان فيقطع الكلام يكون ماضيا ومنه كما في قوله فان سابه على هذا الضمير فانه  
 اخر من سبه وجوب تميز هذا الجمله دون الامر فوس من غير ان يميز معنى هذا اي خلق قول واعلم ان قوله لو لم  
 يجل القديم على كرسى بقا قوله ولا يجد ان بقى انه انتفى القاعود في وجب لا انتفاض ان مثل هذا الضمير  
 ليس بغير الشان بل لا يغير التقديم فانه اخذ فاعلم سبق المرجع وهذا يرجع واما اذا جعل قوله يسى مثل هذا الضمير  
 الشان في المحذوف مثل هذا الضمير فانه لا يسى مثل هذا الضمير الشان في الصلاح ارباب الفى عا دليلا انه انما النطق  
 وان قلنا ذلك لان في قوله من بدل البيت فريسي معربة وهو ان كلمة لانه دخل على كلمة المحذوفات لاقتضاه الصلوة  
 والكسبة معربة الضمير في وجب قوله وهو من انما النطق بقوله الخشبة كمن يرفع اولادهم ويا طيب عن البيت  
 است اقرض ضمير لان فيها فتح الاول كالفعل وحكموا اعطى على قوله وقدره وعلمنا انما  
 لا تشد اسما ووضعت لافل ذلك لان المتركب الظاهر هو الجمع ووضعت المجمع وضع اجزاء استاذية

10











الاسماء

سبويه وخطوبه فان بقي على مكان وجوبه حاصله ان المراد بتضمن العلم منه كمال او في الاصل واحد عشر  
في الاصل واحد عشر جزء من اصل واحد عشر في اخر الواو علم كمال وقت الحادى على الالف فصار كذا وتم  
فصل الواو بكونها في الداعي والمراد بها هنا اي ما يربط بين  
الجزءين بقوله ان يربط بين شيئين فان ان فيه مصدرية ففصله التفسير وهو لا يربط بين شيئين بل يربط بين  
واحد ما يربط به فان فيه منسوب كمن كذا في علم القبر كمال وفصله بربطه من التفسير والالف  
اي ولا على ذلك البعض المسمى فان فيه منسوب من هذا الباب كالف في التفسير ومنه اذا عرفت معنى الالف على هذا  
ظهرت في هذا قول المتن حيث قال بعد قول السراج ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
من الكلمات لا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
بعض المعين كالف في العلم الا ما لا حيث قال والمراد بك في هذه الالف بهما عبر بها عن وقوع كل علم كعلم  
اما لا يربط على الخلق والاسباب وذلك لان لفظ العلم اذا اطلق واربده بمعنى معين من افراده كان  
يطلق ويراد به زيد ودرود فانه ملائم مع قوله ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بان بين الالف موضوع لاوار  
غير محصورة فانه كما يصدق عليها ان بعض الافراد يصدق على غيرها ايضا فلا بد في موضعها من تعدادها مفصلة  
بمعناها ووضع حروف التي تليها فان الاصل في وضع الاسم ان يسميها بلفظ واحد والحروف على ذلك  
من حيث هو لا تتقي آه من حيث وقوع المفرد موقفا فلهذا انكثت فاعلمت فقلت مني انكث فاعلمت  
بالنظر الى بعضها لا يستحق شيئا منهن واما بالنظر الى غيرها فاعلمت فقلت مني انكث فاعلمت  
نوعين لصاحب المتروك حيث قاله اني انكث فقلت مني انكث فاعلمت فقلت مني انكث فاعلمت

لانه في الاصل موجب وكثرة العار انما تسمى كذا انما تسمى كذا انما تسمى كذا انما تسمى كذا  
الطرفين فلا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
وجه بلاه في ان يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
كمن جزاء الرقعة انه لا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
جاءت في كتاب من كتب الفقه فانه قد جرد الرقعة عن كثرته فلهذا عليه بالآية اي كل واحد منهما جرد على وجه  
فجاءت في كتاب من كتب الفقه فانه قد جرد الرقعة عن كثرته فلهذا عليه بالآية اي كل واحد منهما جرد على وجه  
ما يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
او غيره مما لا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
كمن يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
بان من يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
بين التميز كونه متضمنة مستغنى لانه في معنى المعرفه فان ذلك لم يلا ذلك فلهذا انكثت فقلت مني انكث فاعلمت  
اسم كونه فانه الرب لا يصدق عليه انه وقع في شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب ولا يربط بين شيئين بل يربط بين شيئين في هذا الباب  
عالمه كماله كماله فلهذا انكثت فقلت مني انكث فاعلمت فقلت مني انكث فاعلمت  
مقامه كماله كماله فلهذا انكثت فقلت مني انكث فاعلمت فقلت مني انكث فاعلمت  
التي خرجت عن الرب على الطرفين وفي بعضها انه اقوال المجرى في السمع في رايها ما لم يرد عليه ويؤيده  
فوله قد كيف بغير الغير ولولا ذكر التميز لما كان الانسب ان يقول وقد جرد التميز  
الوجه الرب الرب وهو رضى به بناء مستغنى عنه كانه قد جرد على وجهه لا مستغنى او مجرد وكذا











لم يعلم عددهم ووقت ثمانية ففصل لم يعلم ما هي  
 على القاهر والافعال ليس كغيره فافعل لا في قوله عدة او قوله انقض من عدة صفته وقوله اريد ففعل  
 الثاني وانما اصل الخ ان ذلك المفرد كان في مثله بغير ذلك العدد والى الواحد الذي انقض من اثنين  
 واحد على ذلك المعنى الاول اي ان قضى بواحد فان ذلك ثنائي واحد معناه ان الثاني في مصير الواحد اثنين  
 بالضم والياء وقوله اريد صفته بغيره كغيره انقض من عدة اى من عدة والدراس  
 من فان الثاني مشتق من اثنين اسما الف على كضرب فاعمل وكرها والباين جواز ارادة  
 الواحد لاول لان علامة العشرة او المتعق له المنة كان ستة جميع المراتب اليه واحدا وجعل حضي  
 الثاني هو صاحب الميراث لم يجرى فيه بقا لفظ المفرد في اخره وعلم انه في ان  
 يبقى حكم الثاني في الحقيقة في المجموع بالالف وان ايضا لفظ الواحد في ايض لكن لما تغير ذلك  
 المفرد والعلامة ما كثر فيها ان كثر ما في كثر المسميات او بغيرها ان كانت الف كالكليات والاصح او  
 كان ذلك التغيير نوع من التسمية وكان ثانيا وكان ثانيا الواحد قد زال لزال علامته ثم حمل  
 فالتا في مقدره كالتزيينات والبنات عليه لان المقدر عندهم حكم المفقود فانما يجازيها  
 حابة في الوتر لا ما لاجلها في الجماعة منعت باعتبار المعنى اللفظ غير منعت باعتبار المعنى في  
 الوجها علامتا لا اعتبار به بتقدير المص لا ان الثاني كالتزيان مثلا لم يثنى اقوة ثمنى بالالف والياء  
 والنون اما تحقت بالخرية او قد تم فيصير المفرد وهرية شلاح لاحقه دى بالالف والياء والنون  
 والاسم المنفرد فاعل الاسم الذي ان الف او با او دون مكررة مع هذا المثلث هو التثنية  
 الثاني هو الذي كلف به هذه العلامة فقط بدون اعتبار ان التوفيق لا يصدق للاسما سلم

وهو مو ويخرج عن جمل افعال المفرد فلا يكون حاسما ولا ماضيا ولو انقضى اجماع ان الظاهر من هذه العبارة  
 ان الملاما في اقوة الف او با او دون مطلقا عن كونه او التثنية على سبيل من كل واحد فاستحقاق  
 ولا بأس بانفسه لا حارب سأل تقديره ان حرف التثنية دخل في الدال على ان التقدير الثلاث مع ذلك كل  
 له في الدلالة على ان من كل من جنس بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف والياء او هي واحدة الوجدت  
 النون لاصح كانت الدال كما لا يقر على تقديره ثنية اشارة الى ما اجمعا على ان يكون علامة التثنية  
 الالف والياء لانه يبين القول بان مجموع الالف والياء والنون علامة وضقت النون في بعض الاحوال  
 لا يابى ما عتبر رد قوله ان يكون ذلك التثنية من جنس الاول لا يجب رده على الاسماء التي كانت  
 جنس وهو الموضوع له اللفظ اعني كونه ان المفرد من التثنية بينهما لا يجوز تسمية الاسم به المعلوم من  
 قوله من جنس ثم يال الاسم اى الى اسم يسمى بالاسم الاول اسم المفرد من التثنية فاذن التثنية  
 فحده المسمى بالاب واما وان الجنس الواحد اعني المسمى الكامل السامل لهما من المفردين وغيرهما وهذا  
 تكلف وتعمل فالتثنية بالجماعة اللفظية وحده غير بعيد اختار عدم جواز استناد الى ان التثنية  
 لاجلها من توفد احاد فتنى وتخرج كالتفريق لظهوره في النون واللام فلو تسمى اوجع باعتبار محالية التثنية لادرك  
 الى القيس فانه اذا قيل قرآن مثلا لا يدرك اظهر ان ام حبيص وظاهر كتاب العلم فانه ليس له جنس توفد لهما  
 فتنى وتخرج حتى اذا تسمى اوجع باعتبار محالية التثنية اذ تسمى اللبى وبهذا الاعتبار وهو اعتبار تسمى  
 الاسم بالمسمى ليعمل ذلك المعلوم المعنى الف مفردة اختار قوله بالالف المفردة بغيره فانها  
 مفردة لانه ضد المفرد وقوله على قوله من الفخر خلاف الله على الترجمة الاخرى فاذن الف الفخر على الجنس  
 او كذا هو وانما كان في المقلب عن الواو اذا كان هو جوهرا لاصل ولم يمل ثمت الالف كوالياء



الدال على كونه مستقلة عنه مكانه انفي عنه لو انهم كونه في الاسم فخرم ان يكون واو او اهل  
 ان غير ما يدرى ان المراد باللفظ ما كان على لغة اوف لا التعلق الاصطلاحي حتى يشمل اللذان المراد به  
 المراد يكون اكثر من لانه اوف فان الله تعالى بان يخرج عن هذه الضابطه مع الرباعى او عددها اربعة الاصل  
 ان يكون الفاعل اصلية غير مستقلة كمن جاءه من العرب اما انهما مكسبان ومباين في المعنى معى ولى وانما يكون الاصل  
 فبى ان لم يقع في معنى الاصل ولم يعرف اصلا او تحققتا مع وذلك لان قبله الى الباء اخف من قبله الى الواو  
 ولا تنفصل عن اصلية كاسباني في كس وورداد او راءة كاسباني في جرد كعليا وهو نصب المعنى  
 مستقلة عن واو او ياء من حال متروكة بى اسم الى جرد كما وانما يبان الاكاف لا يكون الا مستقلة اما واو  
 او عن ياء واصلها ان الالف الاكاف حاكمها مستقلة بحقيقة بحروف الاصلية تحت اربها وقت مقابلة  
 ككها اصلية لان بين الهمزة ان لغنى الهمزة بل بحروف الاصلية بالهمزة وقت مقابلة له او مستقلة عن  
 ليست باصلية فتشبهت باليس اهل كمراد وفي ترجمة السريعة الى هو الشرح الفاعل من الزجر به التحق  
 الشريف الى ان السماع عارضا له انما لا يدرى ذلك لان اللام الواو هما للهمزة والمهمزة  
 سابقا هو انما الهمزة قبلها واو او ياء وورداد الى الاصل اعم من ان يكون واو او ياء انى سها ان  
 انه لا فرق لانه لو خفت التسمية شئ المذكر يسمى المؤنث وحمل عليه ملا التماس فيه كان لا يكون له ذكر  
 كى يقينان مستلذان فاذا كانا مستعملين فصيلا شيا فصيلا وارب شيا فصيلا وان كانا فصيلا  
 والبيان غير مخالف للقياس كما خرج كل لائمة هذا على جملة انما فية الاحاد بالجملة للملازمة ان  
 استعمل لانه هذا التعريف كاستعمال تعريف سدا اعم من ان يكون اعم من الاحاد جملة او منفردة طائفة  
 طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد اى ما هو المعزولة لان معرفة المفرد غير باقية حاله الجمع

اسما بواو كرجال او مصدا كطلبة تخرج طالب حقيقة مثل اسم جمع سدا او كى مثل ملك ولجان  
 حيث اعلم الهمزة والكسرة في الجمع عارضين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال وفي الواو اصلين مثل الضمة في طفل  
 وحمار فمثل التغيير هذه الاعتبارات تقدير او فرض او بقوله دل والدلالة بحرف المفرد مع انما لها دخل في الدلالة  
 لانه مستقلة بها اما ما به الجمع لها دخل ايضا في الدلالة كرمط ونحو الرمط من الثلاثة الى العشرة ونحو الجمع  
 او ما دون العشرة كقائمة وعشرة لا واحد وانفى لعدم الدلالة على الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة فبقوله  
 مقصورة اى يخرج عن كونه بهذا القيد للدلالة على احاد غير مقصورة اذ المقصورة بها وصف وهو كسب والاحاد اربعة  
 بغير وصف ككسب عليها والاستعمال فيها بحروف مقصورة اى يخرج بهذا القيد فانها ح وان دخلت  
 احاد مقصورة حين الاستعمال الا ان تحت الدلالة ليست بحروف مقصورة كمثل وتر اربس لها مقود  
 اى ما مع كلمة وتارة الجمع الالف لا مقصورة بل اى جربا احكام المفرد فيها كالنفس على لفظها وتسمية اليه وكما  
 اسماء الجمع والعدد والربس لها مقود بلان على ايجاد برسط موزون فان قيل يفرق على هذه الاسماء  
 الجمع الى اى احاد كركب وحجب فان معرفة الركاب والاصح فينبغي ان تميز جمعها كاقال الا ففى قيل  
 ان ركب وان واقف الركاب في الحروف كلى الركاب وحده ليس بمفرد بل كلاما مفردا بل اى جربا  
 احكام فربا كما عرفت فكما قيل وفي نظر لان المعزول اربا به المفرد الواحد وح فيصدق على الركاب انه مفرد  
 بهذا المعنى وان اربا به كونه مفردا اصطلاحا فكيف موقوف على كونه جمعا فليكن الورد كما جاز انما الفظ  
 الجملة اسم جمع فكذا ركوب كى اسم الجمع بل وما بر اسم الجمع بقوله على كونه كافي اذ ان  
 فانه لا تميز بينه او التمييز بينهما على سبيل الجمع كافي ريدان فان قيل اسم التفضيل هو اصل السؤال  
 ان اكثر من قول المع اسم تفضيل والتقدير ان هذا لا يفرق بل على ان من المفرد اكثر منه فينبغي ان يكون في المفرد



كثره حتى تصدق اكثر من المواد والنون وهو مذكور في حاشية كتاب ان ثبت اصل الفعل المذكر  
 بغيره بسم التفضيل اما ان كان بغيره كافيا في العلم مذكور او مقدر كما في قولك زيد افقه مني رار لوزني  
 ثبت التفضيل به لوزني افقه منه وما كان فيه من هذا التفضيل بغير لوزني اكثر في الواحدة لكنا ذلك في  
 الجمع كقوله اي فكونه اشد في دفع عنك الفاضل الرضي الذي ان يعلق احد به باللفظ ولا يفرق  
 اما الاول فتقرره انه لا يجوز ان يكون قول ان كان اسما فذكر خبره لقوله شرط لعدم وجوده في غير هذا  
 لما الى التبادر والامانة في دوران شرط كونه مذكورا ليس في خبره ما يجعله بمنزلة المصدر ليطابق معنى وحاصل ما  
 البقية مما عرفت من ان مذكر يعني كونه مذكور وهو خبر شرط فوجه العاية والمصدر كجها من غير حاجة الى تقدير عاية  
 كما بين به الفاضل الرضي من حيث سمي به بعد ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالتعليل من قبل وصف  
 الدال كماله مدلوله لغرض التبريد لا لئلا يربط كان لكنه فاخذته تسليم ثم صار الى التبريد  
 وازاد بذكره جواب عن عرض تخيم الاثمة حيث كان على المقام ان يقول بل قوله فذكر فوجه  
 ان يخرج كونه مذكورا بغيره كونه مذكورا على جليلين بغيره قسما كما على الجمع بالالف والياء والظلمات  
 وذلك لفظة الالف هو ان اسما الوضع هو لان وصفه للفرق بين المذكر والنون بخلاف الالف  
 غير متروك الى ان هذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا يستوفى فيها المذكر والنون في  
 الصيغة ولا يكون بين المذكر والنون مجوزا بل يكون بالصيغة كما في اصل فعلها كلكم خلاف الاصل  
 وذلك لثبوتها في الاسم ان الشايع في الفرق المذكر والنون بنفس اللفظ كما قبل والناقد والمدة  
 وارجع الى اسم المذكر في دفع ما عرفت من به الفاضل الرضي حيث قال هذا اللفظ في صيغة لان يكون عاية  
 الى الوصف المذكر فيكون المفعول الوصف المذكر فكيف يمكنه وان لا يكون الوصف المذكر مستوفى في

وكما وصف

ذلك الوصف مع المذكر ولا معنى لهذا الكلام لانه غير مستوفى في نفسه وغيره حاصل الجواب ان ضمير  
 يكون راجعا الى الاسم المذكر الذي اريد به جيته وكما في قول وان لا يكون الاسم المذكر مستوفى  
 في الصيغة مع النون بشايع الوصف في السابق اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم يذكره وان شرط ان  
 اقول بغير هذا الشرط سابقا فان العلامة غير المذكر والنون وانه ان ثبت قد حقت لك ان التبادر  
 للباينة هي ان ثبت خارج البه لزم الصبي فانه اذا قيل لا يكون مذكورا به راجع علام تحت قاعدة  
 كلية لانه قال به ان ذكر ضمير جمع السالم وهو العلم والعصف المستعملة للشرائط سور ما جرت فقه من ذلك والرد  
 الجواب مستلحا لا لانه لم يذكر خبرا بهذا الجمع غير الاول كسكون او غير غير كسكون وجا دخل على الوجهي وتمت كونه  
 واورون وارضون انهمي وحاصل هذا الضابط ان كل اسم كج هذا الجمع لا يكون على ولا صفة في نفسه شاذ  
 الا اذا كان محذوف الجواب مستلحا ليس له مذكر كج بالواو والنون هذا الجمع بلائنه مذكور ان لم يكن على ولا صفة  
 وذلك كسكون واخره فان مذكوره مستوفى واصلا مستوفى هذا الجمع جريا لانه غير مذكور ومنهم من شاذ  
 فانه ليس مفعلا محذوف حتى يكون هذا الجمع عوضا عنه محذوف فان تغير الواو الى اراء ان تميزه في مصطفون  
 الضر هو مصطفون وهو حذف الواو هو مجموع فانه لاجل القاء الساكنين هو الالف واللام فحرف الالف هو  
 واما التغير الى جواب عما بين كيف جعلت التغير من على هذا الفرد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغير  
 مع الفلة اصله هذا الا وان لفظة اذا جاز المفعول من كثره واذا انحصر جمع التثنية في معنى  
 لفظة والكسرة وكذا اما في السنة لكسرة او التثنية في كسرة او التثنية في كسرة او التثنية في كسرة او التثنية في كسرة  
 انحصار جمع الفلة في هذا الاوان لا يربط مع الجمع هو المستوفى واذ الفاعلة فانه جمع اكل واد اعطاهم  
 افلا كما صنف جمع صديق والمواد جارية انه اعلم ان الجواب في اصطلاحهم لمان احد ما ذكره وهو جازان

الجمع

الصفة















والتعريف

وجسم النبيل      تحقق اي تحقق المصنف البدي في ضمن من عند المفضل والارادة قصد الزيادة على كل تصنيف  
اليه و هو من جعلهم لم يفضّل الشرح على نفسه وان عرفت هذا فلا تصح العبارة ان ينزل في ضمنه مائة المفضل لما  
يندرجهما يصح قصد التفضيل باعتبار المرض كان      من شراكه اعلم ان المشارة اما تحقيق كونه حسن  
من عمره او تقديره كقول علماء لان اصره يومه من شدة حب الى من يظفر يومه من رضاء لان انظار  
يومه الشك الذي يكون من رضاء فحسب عند الخالف فقده عند العلم محجوب الى نفسه اي نعم ففضل صوم  
منه من عليه فكانه قال رب انه محجوب عند رضاء البس صوم يوم من شدة حب منه وقال عليه السلام  
ايه الى بهم خير منهم اي لا اعتقدوهم لاني نفس الالهة منهم ليس فيهم خير ولا بهم بائرا مني اي في اعتقادهم  
ايضا والا فلكم يس في يومه شر ومتدونه في الصحاح الجيدة بوجه مستقر انه انما في حكم الالهة قال محبة  
في هذا الشدة الى ما بهما كعلية المصنف الاول من ان الوصف من متدونه لا عارض السابق يعرف  
احسن اخره اراض من كل احد من بين اخره اراة احق بربه الفضيلة      نقضا او مخرضا لفظا في  
الاسم المذكورة من في لفظه واما معنى هذا النوع الاول اي المصنف الذي قصد الزيادة على ما في تصنيف  
اليه فانه يخرج من التفضيل من باعتبار ذكر المفضل عليه به كالمترجم في اللفظ      ج احمر ارض  
الصفه وكان التفضيل واقع وسطا واليه لا يجوز الفصل به وحي من الاممولة      اربع بالعلية  
وحكي يرض عن ما في العرب رضاء لظاهره بلا شرط كوزم رضاء افضل منه ابره      في الحقيقة  
نجم الائمة بالسنه فلا يجوز منه رضاء افضل منه و تليل الشرح اليهم يدل عليه      اروضه سببا  
مقرنيه قوله هو في المصنف سبب الوصف والوصف السبي على ما عرفت هو كونه في اللفظ صفه  
وفي الحقيقة هو صفه متعلق ذلك الشيء وسبب الوصف كمال متعلق المرصوف فيم الوصف كماله







فہرست

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب في أول سلسلة الطب

ماز و خوشی در مدرسه افکار

عنه به اقل من اربعين

الحبر ویدیا الاصل استوری

المسكى

110

[illegible]



این کتاب به دست ما رسید